

أثر الاندماج على الربحية

دراسة حالة "البنك الاهلي"

**The Merger's Impact on Profitability
Case Study of "Al- Ahli Bank in Jordan"**

إعداد الطالب : فادي فلاح القعايدة

الرقم الجامعي (400920170)

إشراف الدكتورة : إنعام محسن زويلف

قدمت استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم المحاسبة

كلية الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

2012

حديث شريف

((من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له به طريقاً إلى الجنة))

صدق رسول الله

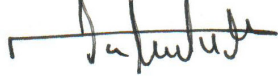
حديث شريف

رواه مسلم

التفويض:

أنا فادي فلاح القعايدة أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات
أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

الاسم: فادي فلاح القعايدة

التوقيع: 

التاريخ: ٣ / ٩ / 2012 م

قرار لجنة المناقشة

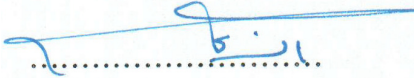
نوقشت هذه الرسالة وعنوانها

أثر الاندماج على الربحية دراسة حالة " البنك الاهلي "

" وأجيزت بتاريخ 07 / 07 / 2012

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

.....


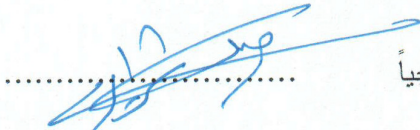
مشرفاً

الدكتورة إنعام محسن زويلف

.....


ممتحناً داخلياً

الدكتور عبدالرحيم محمد القدومي

.....


ممتحناً خارجياً

الدكتور جمال عادل الشرايري

شكر وتقدير

أشكر الله سبحانه وتعالى الذي وفقني وألهمني الطموح وسدد خطاي . وأتقدم بالشكر والعرفان للدكتورة إنعام زويلف التي أشرفت على رسالتي، والتي لم تبخل يوماً علي بجهد أو وقت في المتابعة المستمرة لي وفي تقديم النصيحة، كما أقدر تواضعها العلمي وحسن معاملتها. كما أشكر الأستاذ الدكتور محمد النعيمي الذي أبدى الكثير من النصح حول المعالجة الإحصائية المناسبة.

وأتقدم بالشكر إلى السادة الكرام أعضاء لجنة المناقشة، على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة. كما أشكر السادة أعضاء الهيئة التدريسية بالجامعة الذين زودوني بالعلم والمعرفة. ولا يفوتني أن أشكر أيضاً وزارة الصناعة والتجارة ، والزملاء الذين أسهموا في إنجاز هذه الرسالة.

الإهداء

إلى والدتي و والدي وفاءً وتقديراً

إلى الطهر والعفاف زوجتي الغالية

إلى فلذات كبدي أولادي ريان وأيهم

إلى إخوتي الأوفياء دوماً لي شادي شفاه الله

أحمد ومحمد خير

إلى كل من أسهم في نجاح رسالتي

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	حديث شريف
ج	تفويض
د	قرار لجنة المناقشة
هـ	شكر وتقدير
و	الاهداء
ز	قائمة المحتويات
ي	قائمة الجداول
ل	قائمة الملاحق
م	الملخص باللغة العربية
س	الملخص باللغة الإنجليزية
الفصل الأول: مقدمة عامة للدراسة	
2	مقدمة الدراسة
3	مشكلة الدراسة
4	أهداف الدراسة
4	أهمية الدراسة
5	فرضيات الدراسة
6	حدود الدراسة

6	التعريفات الإجرائية
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	
9	تعريف الاندماج مرحلة
11	أشكال الاندماج وأنواعه
14	مراحل عمليات الاندماج
13	دوافع الاندماج
15	طرق المحاسبة عن عمليات الاندماج
17	المحاسبة عن عمليات الاندماج في ظل المعايير الدولية
22	سلبيات ومشكلات الاندماج
24	انعكاس عمليات الاندماج على الأداء المالي
تعريف التحليل المالي	
25	مستويات تحليل القوائم المالية
26	أدوات التحليل المالي
28	الحكم على النسب المالية
32	الربحية ونسب قياسها
32	مشاكل التحليل المالي
34	الدراسات السابقة - الدراسات العربية
40	الدراسات السابقة - الدراسات الأجنبية

الفصل الثالث : الطريقة والإجراءات	
44	منهج البحث
44	مجتمع الدراسة
45	أدوات الدراسة
47	مصادر جمع المعلومات
47	إجراءات الدراسة
47	المعالجة الإحصائية المستخدمة
48	محددات الدراسة
الفصل الرابع: عرضالنتائج واختبار الفرضيات	
50	تحليل الربحية بإستخدام النسب المالية
55	اختبار الفرضيات
الفصل الخامس:النتائج والتوصيات	
65	النتائج
67	التوصيات
قائمة المراجع	
69	المراجع العربية
72	المراجع الإنجليزية

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
50	نسبة معدل العائد على المبيعات للفترة قبل الاندماج من عام 2001 إلى عام 2004 وبعده الاندماج من عام 2005 إلى عام 2008	1
51	نسبة معدل دوران الأصول للفترة قبل الاندماج من عام 2001 إلى عام 2004 وبعده الاندماج من عام 2005 إلى عام 2008	2
52	نسبة معدل العائد على الأصول للفترة قبل الاندماج من عام 2001 إلى عام 2004 وبعده الاندماج من عام 2005 إلى عام 2008	3
53	نسبة معدل العائد على مجموع حقوق الملكية للفترة قبل الاندماج من عام 2001 إلى عام 2004 وبعده الاندماج من عام 2005 إلى عام 2008	4
54	نسبة معدل العائد على الاستثمار للفترة قبل الاندماج من عام 2001 إلى عام 2004 وبعده الاندماج من عام 2005 إلى عام 2008	5
56	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعدل العائد على المبيعات	6

	(نسبة صافي هامش الربح) للفترة قبل وبعد الاندماج	
57	نتائج اختبار (ت) لعينتين مستقلتين للاختلاف في معدل العائد على المبيعات (نسبة صافي هامش الربح) للفترة قبل وبعد الاندماج	7
58	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعدل دوران الاصول للفترة قبل وبعد الاندماج	8
58	نتائج اختبار (ت) لعينتين مستقلتين للاختلاف في معدل دوران الأصول تبعاً لمتغير الاندماج	9
59	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعدل العائد على الأصول للفترة قبل وبعد الاندماج	10
60	نتائج اختبار (ت) لعينتين مستقلتين للاختلاف في معدل العائد على الأصول للفترة قبل وبعد الاندماج	11
61	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعدل العائد على مجموع حقوق الملكية للفترة قبل وبعد الاندماج	12
62	نتائج اختبار (ت) لعينتين مستقلتين للاختلاف في معدل العائد على مجموع حقوق الملكية للفترة قبل وبعد الاندماج	13

63	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعدل العائد على الاستثمار للفترة قبل وبعد الاندماج	14
63	نتائج اختبار (ت) لعينتين مستقلتين للاختلاف في معدل العائد على الاستثمار للفترة قبل وبعد الاندماج	15

قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان	رقم الملحق
76	ملخص البيانات المستخدمة في احتساب نسب الربحية	1
77	الجدول الإحصائية لنتائج اختبار فرضيات الدراسة	2

أثر الاندماج على الربحية

دراسة حالة "البنك الأهلي"

إعداد

فادي فلاح القعايدة

إشراف

الدكتورة إنعام محسن زويلف

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الاندماج على ربحية البنك الأهلي وذلك من خلال دراسة النسب المالية ذات العلاقة بالربحية والتمثلة بمعدل العائد على المبيعات، ومعدل دوران الأصول، ومعدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على مجموع حقوق الملكية، ومعدل العائد على الاستثمار.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم دراسة القوائم المالية للبنك الأهلي على مدار (8) سنوات من عام 2001 إلى عام 2008 لفترة أربع سنوات قبل عملية الاندماج وهي الفترة من عام 2001 إلى عام 2004، وأربع سنوات بعدها للفترة من عام 2005 إلى عام 2008، ولاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام اختبار (T) لعينتين مستقلتين.

وبينت نتائج الدراسة وجود تأثير للانندماج على ربحية البنك الأهلي، إذ ارتفعت جميع نسب قياس الربحية للبنك المذكور بعد القيام بعملية الاندماج، فبلغت نسبة التغير في متوسط معدل العائد على المبيعات للفترة بعد الاندماج ونسبة التغير في متوسط معدل دوران الأصول للفترة

بعد الاندماج، ونسبة التغير في متوسط معدل العائد على الأصول للفترة بعد الاندماج، ونسبة التغير في معدل العائد على مجموع حقوق الملكية للفترة بعد الاندماج، ونسبة التغير في متوسط معدل العائد على الاستثمار وبالترتيب كما يلي (21.06 , 36.41 , 25.25 , 17.45 , 25.25) على التوالي.

كما تقدمت الدراسة بمجموعة من التوصيات كان أبرزها ضرورة إخضاع عمليات الاندماج لبرامج أكثر رقابة لزيادة ثقة الأشخاص المستثمرين الراغبين بالاندماج، وإصدار نشرات توعوية في السوق الأردني لبيان أهمية الاندماج ومدى قدرته على تنمية الاقتصاد، وضرورة العمل على توفير الكوادر والطاقات البشرية المدربة لتبني وانجاح عمليات الاندماج التي تحدث في السوق الأردني، والعمل على تشجيع عمليات الاندماج في قطاع المصارف لما لهذه العمليات من انعكاسات إيجابية في مجال الربحية.

The Merger's Impact on Profitability
Case Study of "Al- Ahli Bank in Jordan"

Prepared by

Fadi Falah Al qaaydeh

Supervised by

Dr: Inaam Mohsin Zwyalif

Abstract

This study sought to measure the impact of the merger on the profitability by studying the profitability-related financial ratios that are represented by: Average return on sales, the average assets turnover, the average return on equity, the average return on the investment. And in order to achieve the objectives of the study, the financial statements of the “Ahli Bank” were studied over a period of (8) years from the year (2001) to (2008) which covered four years before the merger, and four years after the merger. And in order to test the assumptions of the study, the (T) test was used for two independent samples

The results of the study and the existence of the Mergers Impact on the profitability of the Al-Ahli Bank, which rose all ratios measuring profitability, said after doing the process of integration, the percentage change in the (Profit Margin) for the period after the merger and the percentage change in average turnover of assets for the period after the merger, and the percentage change in the average rate return on assets for the period after the merger, and the percentage change in the rate of return on total equity for the period after the merger, and the percentage change in the average rate of return on investment for the period after the merger (21.06, 36.41,25.25,17.45, 25.25), respectively.

The study concluded with several recommendations, the most prominent of which was the necessity of subjecting the merger operations to more control so as to increase the confidence of the investors in the merger, and the issuance of awareness pamphlets in the Jordanian market to stress the importance of merger and its ability to develop the Jordanian economy, and the necessity of availing the trained manpower to supervise and adopt any potential merger that may take place in the Jordanian market so as to ensure the necessary accuracy and speed in implementation so as to achieve the required goals of the merger processes. It is necessary to encourage the merger process within the Jordanian banking sector due to the positive reflections in the area of profitability. The researcher also recommends that the Jordanian legislator adopts legal policies that contribute to the encouragement of merger like: customs and tax exemptions and other similar privileges. The researcher also recommends conducting other similar methodological studies like this one and applying them on other economic sectors.

الفصل الأول

مقدمة عامة للدراسة

1-1 المقدمة

2-1 مشكلة الدراسة

3-1 أهداف الدراسة

4-1 أهمية الدراسة

5-1 فرضيات الدراسة

6-1 حدود الدراسة

7-1 التعريفات الإجرائية

الفصل الأول

مقدمة عامة للدراسة

1-1 المقدمة

أدت المتغيرات الاقتصادية في عصر العولمة إلى زيادة قلق أصحاب الشركات المالية حول ما يمكن حدوثه في المستقبل الذي يعتريه الكثير من المتغيرات التي تواجه تلك الشركات، وما تمثله هذه المتغيرات من نتائج صعبة قد لا تكون من مصلحتها. وبدأت هذه الشركات بالبحث عن شريك يسهم في مواجهة هذه الصعوبات وعن وسائل مثل الاندماج، إذ يُعد الاندماج من أكثر الوسائل المستخدمة نجاحاً في بقاء الشركات والعمل على استمرارها.

يُعد اندماج الشركات في ظل الثورة العلمية التي يشهدها العالم أحد المظاهر الرئيسية للعولمة، فالاندماج هو الذي أدى إلى ظهور الشركات متعددة الجنسيات ذات الطابع الدولي لتتمكن من الانتشار والصمود والتميز.

إن من أكثر الدول التي تهتم في عمليات الاندماج هي الدول النامية إذ تساعد تلك الشركات نفسها على التطور الاقتصادي، والوصول إلى أفضل مستوى مقارنة بما كانت عليه في السابق.

كما بات واضحاً أن عمليات الدمج والاستحواذ على المؤسسات المصرفية والمالية لم تعد قاصرة على تلك العمليات التي تتم بين مؤسسات مصرفية ومالية صغيرة الحجم أو بين مؤسسات مصرفية ومالية كبيرة الحجم وأخرى صغيرة، ولكن الملاحظ امتداد هذه العمليات

لتنتم أيضاً بين مؤسسات مصرفية ومالية هي بالفعل كبيرة الحجم ولها مركزها التنافسي في الأسواق المالية العالمية، كما لم تقتصر عمليات الاندماج والاستحواذ على مؤسسات مصرفية ومالية تابعة لدولة واحدة فقط وداخل حدود هذه الدولة، ولكنها امتدت لتتم عبر الحدود، وبين مؤسستين مختلفتي الجنسية، كما يتم الاندماج بين المؤسسات المصرفية وغير المصرفية ونظراً للأهمية المتزايدة للاندماج جاءت هذه الدراسة للبحث في أثر عمليات الاندماج على الربحية.

2-1 مشكلة الدراسة:

إن فشل عمليات الاندماج في تحقيق أهدافها له انعكاسات سلبية على الأرباح، والمنافسة والكفاءة، نتيجةً لذلك تحتاج منظمات الأعمال أن تقيم المنظمة أوضاعها بعد عمليات الاندماج لتلافي الآثار السلبية، وتعزيز الجوانب الإيجابية، ومن هنا يمكن صياغة مشكلة الدراسة بالتساؤلات الآتية:

1. هل هناك فروق في معدل العائد على المبيعات للبنك الأهلي للفترة قبل وبعد الاندماج؟
2. هل هناك فروق في معدل دوران الأصول للبنك الأهلي للفترة قبل وبعد الاندماج؟
3. هل هناك فروق في معدل العائد على الأصول للبنك الأهلي للفترة قبل وبعد الاندماج؟
4. هل هناك فروق في معدل العائد على حقوق الملكية للبنك الأهلي للفترة قبل وبعد الاندماج؟
5. هل هناك فروق في معدل العائد على الاستثمار للبنك الأهلي للفترة قبل وبعد الاندماج؟

1-3 أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. تسليط الضوء على أهمية عمليات الاندماج في منظمات الأعمال.
2. بيان دوافع وأغراض عمليات الاندماج.
3. التعرف على السلبيات والمشكلات التي تواجه عمليات الاندماج.
4. تحديد أثر الاندماج على ربحية البنك الأهلي.

1-4 أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في التزايد الملحوظ لعمليات الاندماج في عالمنا المعاصر، وما له من أثر على الربحية الناجمة عن الاندماج، إذ إن نجاح منظمة الأعمال مرتبط بمدى تحقيقها للإرباح مقارنة مع منافسيها، وتلعب عمليات الاندماج دوراً بارزاً في هذا الشأن، كما يسهم الاندماج في تحقيق الأرباح وهي من غاياته المهمة التي وجد من أجلها، ويسهم أيضاً في تقليل العبء الضريبي على المنظمات المندمجة ومن المصاريف الإدارية الأخرى كالرواتب وغيرها، وكذلك مساعدة المنظمات المندمجة في زيادة قدرتها على المنافسة مع مثيلاتها في الصناعة في السوق.

1-5 فرضيات الدراسة :

HO: الفرضية الرئيسية

"لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في ربحية البنك الأهلي للفترة قبل وبعد عملية الاندماج".

وتشتق من هذه الفرضية، الفرضيات الفرعية الآتية :

HO1: الفرضية الفرعية الأولى

" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في معدل العائد على المبيعات (نسبة هامش صافي

الربح) للبنك الأهلي للفترة قبل وبعد عملية الاندماج".

HO2: الفرضية الفرعية الثانية

" لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في معدل دوران الأصول للبنك الأهلي للفترة قبل

وبعد عملية الاندماج".

HO3: الفرضية الفرعية الثالثة

" لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في معدل العائد على الأصول للبنك الأهلي للفترة قبل

وبعد عملية الاندماج".

HO4: الفرضية الفرعية الرابعة

" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في معدل العائد على مجموع حقوق الملكية للبنك الأهلي للفترة قبل وبعد عملية الاندماج".

HO5: الفرضية الفرعية الخامسة

" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في معدل العائد على الاستثمار للبنك الأهلي للفترة قبل وبعد عملية الاندماج".

1-6 حدود الدراسة :

تبحث هذه الدراسة في أثر الاندماج المصرفي على الربحية، ولم تتناول التأثير على متغيرات أخرى. كما لم يتم استخدام جميع النسب ذات العلاقة بقياس الربحية، إذ تم اختيار بعض النسب شائعة الاستخدام في مجال قياس الربحية، واقتصرت الدراسة على فترة أربع سنوات قبل عملية الاندماج التي حدثت في عام 2005 و أربع سنوات بعدها بين البنك الأهلي و بنك فلاديفيا للاستثمار.

1-7 التعريفات الإجرائية:

1- الاندماج: هو عملية قيام مؤسسة بتملك مؤسسة أخرى، مما ينتج عنه زوال الشركة التي تم تملكها وانتقال أصولها والتزاماتها إلى الشركة المشتريّة.

2-الربحية: هي عبارة عن العلاقة بين الأرباح المتحققة والاستثمارات التي أسهمت في تحقيق هذه الأرباح، وتعد الربحية هدفاً ومقياساً للحكم على الكفاءة على مستوى الوحدة الكلية أو الوحدات الجزئية، وتقاس الربحية إما من خلال العلاقة بين الأرباح والمبيعات، أو من خلال العلاقة بين الأرباح والاستثمارات التي أسهمت في تحقيقها.

3- نسب قياس الربحية: تتمثل نسب قياس الربحية في هذه الدراسة بالآتي:

أ- معدل العائد على المبيعات (Return on sales).

ب- معدل دوران الأصول (Total Assets Turn over).

ج- معدل العائد على الأصول (Return on Assets).

د- معدل العائد على مجموع حقوق الملكية (Return on Equity).

هـ - معدل العائد على الاستثمار (Return On investment).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1-2 الإطار النظري

2-2 الدراسات السابقة

3-2 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

2-1 الإطار النظري:

تعريف الاندماج ومراحله:

الاندماج في الاصطلاح مأخوذ من الفعل الثلاثي "دمج" ومن المعاني الخاصة بها دمج الشيء بالشيء أي دخل وتوغل فيه " (مجمع اللغة، 1985، القاهرة).

ويقصد بالاندماج هو اتحاد مصالح بين منشأتين أو أكثر، وقد يتم هذا الاتحاد من خلال المزج الكامل بين المنشأتين أو البنكين لظهور كيان جديد يكون عادة هذا الكيان أقوى من المنشأتين أو البنكين قبل الاندماج .

كما عُرِفَ الإندماج على أنه العملية القانونية التي تجمع في شركة واحدة أكثر من عدة شركات قائمة، وتنتقل أموال الشركات التي فنيت إلى الشركة الجديدة. (محرز، 1998، ص8)

وعرف أيضاً على أنه اندماج أكثر من شركة أعمال مع بعضها البعض لتكون كياناً واحداً

أي وحدة أعمال واحدة (Megginson and Smart,2006,P864)

يعتمد تحقيق الاندماج بين المنشآت على توفر الإرادة و الرغبة لاتحاد القوى الاقتصادية و وضع المنشآت والبنوك الإفرادية تحت ظل إدارة موحدة، ينجم عنها إدارة أكثر كفاءة

وأكبر مقدرة من الإدارة السابقة للمنشآت الفردية قبل الاندماج نتيجة استفادتها من الكفاءات الإدارية الجديدة. (حماد، 1999، ص 5)

وقد برزت ظاهرة الإندماج في الدول الرأسمالية والاشتراكية على حد سواء، لكن ما تزال حركة الاندماج أكثر في الدول الرأسمالية، ومرت عملية الاندماج بثلاث مراحل اتسمت المرحلة الأولى بالسيطرة على الأسواق، والثانية بتخفيض تكاليف الوحدة المندمجة، والثالثة بزيادة القدرة التنافسية ويمكن بيان تلك المراحل: (البطاط، 2010، ص 8)

من عام 1898 الى عام 1902 أصبحت أغلب المنظمات خلال هذه المرحلة متوسطة الحجم بسبب تصاعد عمليات الإندماج بشكل أوسع مما كانت عليه، وقد كان الهدف من الاندماج في ذلك الوقت فقط عملية السيطرة على الأسواق مما أدى إلى ظهور الشركات كبيرة الحجم، ومن عام 1926 إلى عام 1930 اتسعت حركة الاندماج في هذه المرحلة بشكل أكبر مما كانت عليه، ولأسباب فرض السيطرة للشركات الكبرى كما كانت في المرحلة السابقة، إضافة إلى تحقيق خفض في قيمة التكاليف للوحدة الواحدة والوصول إلى مقاييس اقتصادية سليمة في عمليات الإنتاج والتسويق و من عام 1964 ولغاية الآن، فلقد شهدت هذه المرحلة توسعاً كبيراً في عالم الاندماج فلقد فاق المراحل السابقة لها، والسبب يعود في هذا الاتساع إلى السيطرة على الأسواق، وخلق مراكز تنافسية للمنشآت المندمجة، وزيادة الأرباح.

أشكال الاندماج وأنواعه:

تأخذ عمليات الاندماج الأشكال التالية ومنها:

1- الاندماج (merger) الاندماج هو عملية قيام مؤسسة بتملك مؤسسة أخرى، مما ينتج عنه زوال الشركة التي تم تملكها وانتقال أصولها والتزاماتها إلى الشركة المشترية. (ابو نصار، 2008، ص3)

2- الاتحاد (consolidation) وهو ما يحدث عندما تقوم بتأسيس شركة جديدة تنتقل لها أصول ونشاطات مؤسستين أو أكثر قائمتين، مما ينتج عنها تصفيتهما ودخولها في الشركة الجديدة. (Larsen,2006,p167)

3- الشراء (Acquisition) وهي الحالة التي تقوم بها شركة موجودة (أ) لشراء ما نسبة 50% الى 100% من صافي أصول شركة أخرى (ب) وينتج عن هذه الحالة علاقة بين الشركة المشترية وتدعى بالشركة القابضة مع الشركة التي تم الشراء منها وتدعى الشركة التابعة، وفي هذه الحالة تقوم كل من الشركتين بالاستمرار في العمل كما هو قبل عملية الاندماج، لكن الاختلاف يكون في القرارات الإدارية للشركة التابعة التي تخضع للسيطرة من قبل الشركة القابضة. (الراعي، 2004، ص8)

ويتم تصنيف أنواع الاندماج بناء على عدة أسس من أهمها:

بناءً على غايات الشركة الداخلية وهي الاندماج الأفقي ويتم من خلاله اندماج مؤسستين تعملان في نفس المجال، ويكون الهدف منهما السعي لتحقيق أفضل طاقة تشغيلية للشركة، والاندماج العامودي ويكون بين مؤسستين تكمل كل واحدة الأخرى في مجال عملها، الاندماج

المختلط ويكون هذا النوع بين الشركات لغايات مختلفة، والهدف من هذا النوع هو الوصول إلى مستوى تشغيلي عالٍ بالإضافة إلى تقليل المخاطر (Ross and Rondolph,2010,p680).

اندماج حسب جنسية الشركة الداخلة فيه وهي الاندماج بين الشركات الوطنية وتكون فيه الشركات منتمية لدولة واحدة كأن تكون شركات أردنية، واندماج بين شركات متعددة الجنسيات ويتم فيه الاندماج بين شركات محلية وشركات أجنبية، كأن يكون بين شركات أردنية وشركات أجنبية، وقد يكون الاندماج ما بين الشركات الأجنبية لينتج عنها شركة أجنبية جديدة. (واكد,2005,ص12)

ولقد حدد قانون الشركات الأردني في المادة (222) من قانون الشركات أنواعاً للاندماج كالاتي(قانون الشركات الأردني،1997):

1- اندماج شركة أو أكثر مع شركة أو شركات أخرى تسمى (الشركة الدامجة) وتتقضي الشركة أو الشركات الأخرى المندمجة فيها وتزول الشخصية الاعتبارية لكل منها وتنتقل جميع حقوق والتزامات الشركة المندمجة إلى الشركة الدامجة بعد شطب تسجيل الشركة المندمجة وذلك وفقاً للإجراءات التالية:

- صدور قرار من الشركة المندمجة بضمها إلى الشركة الدامجة.

- إجراء تقييم صافي أصول وخصوم الشركة المندمجة طبقاً لأحكام التقييم

المنصوص عليها في هذا القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه.

- اتخاذ الشركة الدامجة قرارا بزيادة رأسمالها بما لا يقل عن قيمة التقييم.
- توزيع زيادة رأسمال الشركة الدامجة على الشركاء أو المساهمين في الشركة المندمجة بنسبة حصصهم أو أسهمهم فيها.
- جواز تداول أسهمها بمجرد إصدارها إذا كانت الشركة الدامجة شركة مساهمة عامة وانقضى على تأسيسها المدة المحددة في قانون الأوراق المالية.
- استكمال إجراءات الموافقة والتسجيل والنشر المقررة في هذا القانون.
- اندماج شركتين أو أكثر لتأسيس شركة جديدة تكون هي الشركة الناتجة عن الاندماج، وتتقضي الشركات التي اندمجت بالشركة الجديدة وتزول الشخصية الاعتبارية لكل منها.
- اندماج فروع ووكالات الشركات الأجنبية العاملة في المملكة في شركة أردنية قائمة أو جديدة تؤسس لهذه الغاية وتتقضي تلك الفروع والوكالات وتزول الشخصية الاعتبارية لكل منها.
- ويجب تعيين مدير لمشروع التكامل ويجب أن يكون المدير ذا مستوى عالٍ ولكن ليس كبير المديرين ويكون لديه فهم كامل للعناصر المتعددة للمنشأة.

دوافع الاندماج:

إن للاندماج دوافع كثيرة من أبرزها تحسين الكفاءة الإدارية للمنظمة بحيث تتمكن من حصد الأهداف المرجوة من عملية الاندماج، وتخفيض الأعباء الإضافية من المصاريف

الإدارية، وتعظيم الحصة السوقية، وتحقيق مزايا الانتشار الأوسع، وتحقيق وفورات ضريبية، تخفيض المخاطر الاستثمارية عن طريق التنويع، والتأثير على السعر السوقي للسهم. (مطر، 2000، ص315)

كما أن للاندماج دوافع أخرى منها العمل على جمع القدرات الفردية والإمكانيات المتواضعة ورؤوس الأموال المتبعثرة حتى تصبح هذه المنظمات قادرة على تحقيق الأهداف المرجوة من عملية الاندماج، كما تساعد على توفير أيدي عاملة ذات كفاءة عالية، وتخلص المنظمات المندمجة من احتمالات الإفلاس والانهيار، كما يساعد الاندماج على توحيد الإدارات وخطط التفكير وانسجامة بالتالي فهو يوفر الجهود ويعمل على توحيدها مع بعضها بعضاً، كما يساعد على تقديم خدمات أفضل وتحقيق جودة في الأرباح. (البطاط، 2010، ص8)

وسعر الاندماج متمثل في تكلفة الشراء المدفوعة من الشركة الدامجة إلى مساهمي الشركة المندمجة ، ويعبر عن سعر الاندماج بمعدل التبادل أي نسبة الأسهم المصدرة من الشركة الدامجة إلى الشركة المندمجة. (السقا، 2008، ص14)

وهناك طريقتان يمكن من خلالهما تحديد سعر الاندماج هما، رسملة متوسط صافي الدخل المتوقع سنوياً للشركة المندمجة باستخدام معدل العائد الجاري، وتحديد القيمة العادلة الجارية لصافي أصول الشركة المندمجة بما فيها الشهرة. (أبو المكارم، 1999، ص439).

طرق محاسبة الاندماج:

يجد المتتبع للأدبيات المحاسبية بأن هناك أسلوبين للمحاسبة عن عمليات الاندماج وهما، أسلوب الشراء وأسلوب دمج حقوق المساهمين وفيما يلي توضيح لكل أسلوب.

أولاً: أسلوب الشراء

وفقاً لهذه الطريقة يتم تقييم أصولاً و مطالبات الشركة المندمجة بالقيمة العادلة أي وفقاً للقيمة الجارية لها وأن تكلفة الاندماج تتضمن المبلغ المدفوع بالإضافة إلى المصاريف المتعلقة بعملية الاندماج من أجل اتمام العملية الخاصة بها، وإذا تم الشراء مقابل إصدار سندات تُقوم السندات بالقيمة الحالية لها، أما إذا تم الشراء مقابل إصدار أسهم بمعرفة الشركة الدامجة يسجل صافي أصول الشركة المندمجة وفقاً لقيمتها العادلة أو الجارية، ومن هنا يمكن تحديد الشهرة في عمليات الاندماج من خلال احتساب الفرق بين تكلفة الاستثمار والقيمة السوقية لصافي أصول الشركة المندمجة فإذا كانت التكلفة أكبر من صافي الأصول المندمجة ينتج عنها شهرة موجبة.

التكلفة أصغر من صافي الأصول المندمجة ينتج عنها شهرة سالبة.

فالميزة الأساسية لطريقة الشراء أنها تركز على المضمون أكثر مما تركز على الشكل إذ إن المهم هو عملية الاقتناء التي تمت بها العملية سواء كان من خلال أسهم أو نقدية أو أصول أخرى، كما أن الأرباح المتحققة من الشركة التابعة أو الأرباح المحتجزة يتم توزيعها على

حملة الأسهم دون نقلها إلى الشركة الأم. (آل غزوي، 2011، ص59)

أما عن ماهية الطريقة التي من خلالها تتم المعالجة المحاسبية وفقاً لطريقة الشراء فتكمن

فيما يلي: (علي، 1997، ص18-19)

- 1- قيام الشركة المشتريّة بشراء صافي أصول الشركة المندمجة وفقاً للقيمة السوقية لها.
 - 2- تحديد علاوة الشراء، وهي الفرق بين تكلفة الاستثمار والقيمة الدفترية لصافي أصول الشركة المندمجة.
 - 3- تحديد الشهرة (شهرة الاندماج) بالفرق بين علاوة الشراء والتغيرات الموجبة أو السالبة في قيم الأصول والخصوم، وتحسب هذه التغيرات بالفرق بين القيم الدفترية والقيم السوقية.
 - 4- تحديد الشهرة موجبة تسجل كبنء مستقل، أما اذا كانت الشهرة سالبة فيجب ان تعالج كءءل مباشر في قائمة الدخل.
 - 5- النفقات غير المباشرة تعالج ضمن مصروفات الفترة المحاسبية بعءها نفقات دورية.
 - 6- النفقات الخاصة بإصدار الأسهم و تسجيلها المصدرة جزءاً من تكلفة الشراء فتعالج بعءها تخفيضاً لرأس المال الإضافي (علاوة الإصدار).
- وفقاً لطريقة ءمء حقوق المساهمين وفقاً لهذه الطريقة يتم تقييم الأصول والمطلوبات الشركة المندمجة بالقيمة الدفترية، لذا لا تظهر شهرة للاندماج لأن المبلغ المدفوع ثمناً للشركة المندمجة بالزيادة أو بالنقصان عن القيمة الدفترية لا يسجل بالءفاتر، إنما يحمل كمصروف للفترة التي تقع بها عملية الانءماج.

استبعد مجلس معايير المحاسبة الدولية المحاسبة عن عمليات الاندماج وفقاً لطريقة دمج حقوق المساهمين للعديد من الأسباب و التي من أهمها، توفر معلومات أقل ملائمة للمستثمر مقارنة بأسلوب الشراء، كما أنها لاتزود المستثمرين بالمعلومات المطلوبة لتقدير الأداء اللاحق للاستثمار ومقارنة هذا الأداء مع الشركات الأخرى، كما أن استخدام أكثر من طريقة للمحاسبة عن عمليات الاندماج يؤدي إلى ظهور قوائم مالية مختلفة جوهرياً مما يتعذر استخدامها لعمليات المقارنة أو أغراض توفير معلومات معينة. (جورج، 2002، ص440)

المحاسبة عن عمليات الاندماج في ظل المعايير الدولية

ناقش معيار الإبلاغ المالي رقم (3) اندماج الأعمال بهدف تعزيز ملاءمة وموثوقية وقابلية مقارنة المعلومات التي تقدمها المنشأة في بياناتها المالية عن اندماج الأعمال وتأثيراته، ويهدف هذا المعيار إلى بيان ووصف كيفية التقرير عن عمليات اندماج منشآت الأعمال، ويتطلب أن يتم اعتماد طريقة الشراء للمحاسبة عن اندماج الأعمال وبالتالي فإن المقتني (الدامج) Acquirer سيقوم بالاعتراف بالأصول والالتزامات، والالتزامات المحتملة المتعلقة بالمنشأة المشتراة (المندمجة) Acquiree بقيمتها العادلة بتاريخ الاندماج، ويتم الاعتراف بالشهرة كأصل والتي لا يتم إطفائها على عدد معين من السنين بل تخضع لاختبار التدني سنوياً.

ويتناول هذا المعيار أموراً عدة يمكن إدراجها بما يلي (ابو نصار وحميدات، 2010، ص 748-752).

1- طريقة المحاسبة عن عمليات الاندماج.

2- يمكن أن يتم ضم الأعمال بطرق متنوعة تتحدد في ضوء أسباب قانونية أو ضريبية أو أخرى، وقد تتضمن شراء مشروع لحقوق الملكية في مشروع آخر، أو شراء صافي أصول مشروع أعمال، وقد تتم بإصدار أسهم أو تحويل نقدية أو ما يعادل النقدية أو أصول أخرى. كما قد تتم العملية ما بين حملة الأسهم لمشروعين منضمين أو مابين مشروع وحملة أسهم المشروع الآخر فقد تتضمن عملية ضم الأعمال إنشاء مشروع جديد ليسيطر على المشاريع المندمجة، أو تحويل صافي أصول واحدة أو أكثر من المشاريع المنضمة إلى مشروع آخر أو تلاشي واحدة أو أكثر من المشاريع المنضمة عندما يكون جوهر العملية متفقاً مع تعريف ضم الأعمال في هذا المعيار، فإن متطلبات المحاسبة والإفصاح تعد مناسبة بغض النظر عن هيكلية الانضمام المتبعة.

3- يمكن أن ينشأ عن ضم الأعمال علاقة منشأة أم بمنشأة تابعة حيث يكون فيها المشروع الممتلك هو الأم والمشروع المستملك هو التابع. في مثل هذه الظروف يطبق الممتلك هذا المعيار في بياناته المالية الموحدة وتدرج حصته في المشروع المستملك في بياناته المالية المنفصلة كاستثمار في منشأة تابعة.

4- قد يتضمن ضم الأعمال شراء صافي أصول مشروع آخر بما فيها الشهرة وليس شراء أسهم في المشروع الآخر، مثل هذا الضم للأعمال لا ينتج عنه علاقة منشأة أم بتابعة.

وفي مثل هذه الظروف يطبق المشروع الضام هذا المعيار في بياناته المالية الخاصة وبالتالي في بياناته المالية الموحدة.

5- كما يتطرق هذا المعيار للمحاسبة عن الشهرة والأصول غير الملموسة المستحوز عليها في اندماج الأعمال.

كما تتمثل متطلبات المعيار الرئيسية بالآتي يتطلب المعيار أن تتم المحاسبة عن كافة اندماجات منشآت الأعمال بطريقة الشراء، ويجب أن يتم تحديد الطرف الدامج (المشتري) في كل اندماج منشآت أعمال داخلة ضمن نطاقه، ويجب على المنشأة الدامجة (المشتري) أن تقيس تكلفة اندماج الأعمال من خلال مجموع القيم العادلة بتاريخ التبادل للأصول المعطاه (نقدية مدفوعة أو أي أصول أخرى) والالتزامات التي تم تحملها، وأدوات حقوق الملكية التي يمكن أن يصدرها الطرف الدامج المشتري مضافاً إليها تكاليف مباشرة أخرى تعزى لعملية التملك (المصاريف القانونية، وأتعاب المحاسبين، وأتعاب المقيمين).

والمقصود بتاريخ التبادل هو التاريخ الذي يحصل فيه المشتري (المنشأة الدامجة) على السيطرة الفعالة على المنشأة المندمجة في عملية تبادل مفردة.

كما يجب على المنشأة المشتري (الدامجة) الاعتراف بشكل منفصل بتاريخ الاندماج بالأصول المحددة والالتزامات المحتملة المتعلقة بالمنشأة المشتراة (المندمجة) والتي تطبق عليها معايير الاعتراف من حيث تدفق المنافع المستقبلية من تلك الأصول ويمكن قياسها بموثوقية وبغض النظر عما إذا كان قد اعترف بها في القوائم المالية للشركة المندمجة (المشتراه) أم لا، ويتم الاعتراف بالأصول والالتزامات المحددة (المعرفة) والالتزامات

والالتزامات المحتملة المملوكة من قبل المنشأة المشترية بالقيمة العادلة في تاريخ الاقتناء وبنسبة تملك 100%، وتشارك الأقلية في التغيير في القيمة العادلة.

ويجب تخصيص تكلفة الشراء على الأصول والالتزامات المملوكة بالقيمة العادلة لكافة الأصول والالتزامات، عدا الأصول المصنفة كأصول غير متداولة محتفظ بها للبيع بموجب معيار الأبلاغ المالي رقم (5) والتي يجب قياسها (بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع المقدرة).

ومن متطلبات المعيار الشهرة: إذ يعترف المشتري (الدامج) بالشهرة كأصل بتاريخ الاقتناء، وتقاس مبدئياً بالزيادة في تكلفة الشراء عن القيمة العادلة لصافي الأصول بتاريخ الاقتناء، وهي تعرف بالشهرة الموجبة Good Will، ويتم احتسابها وفق هذا المعيار كما يلي:

الشهرة = (القيمة العادلة للمقابل المقدم في تاريخ الاندماج + قيمة الحصص غير المسيطرة) - القيمة العادلة لصافي أصول الشركة المشتراة والالتزامات المحتملة .

وإذا كانت تكلفة الشراء (القيمة العادلة للمقابل المقدم في تاريخ الاندماج +قيمة الحصص غير المسيطرة) أقل من القيمة العادلة لصافي الأصول المشتراة فان هناك شهرة سالبة Badwill والتي تسمى حديثاً " الشراء بأسعار منخفضة " Bargain purchase والتي يجب أن تعالج كدخل مباشر في قائمة الدخل، وذلك بعد التحقق من القيم العادلة للأصول والالتزامات المملوكة وكذلك القيمة العادلة للبدل المقدم لمالكي الشركة المشتراة والقيمة العادلة للحصص غير المسيطرة، ويتم القياس اللاحق للشهرة (بتاريخ إعداد القوائم المالية اللاحقة للاقتناء) بالتكلفة مطروحاً منها مجمع خسائر التدني وتخضع الشهرة لاختبار التدني سنوياً أو

أكثر من مرة إذا كانت هناك أحداث وظروف تشير إلى احتمالية تدني الشهرة طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (36) المتعلق بتدني الأصول.

ومن ثم الشهرة المعترف بها نتيجة عملية اندماج سابقة يتم التوقف عن اطفائها، ويتم اقفال مجمع الإطفاء في حساب الشهرة ويخضع رصيد الشهرة الصافي للتدني سنوياً، كما يتم أخيراً الاعتراف بمصاريف إعادة هيكلة الشركة كمصاريف ما بعد التملك.

كما يورد هذا المعيار استثناءات محدودة من مبادئ الاعتراف والقياس يمكن إبرازها بالآتي (جمعية المحاسبين القانونيين، 2010، ص 187):

(أ) ينبغي تصنيف عقود الإيجار والتأمين على أساس الشروط التعاقدية وعوامل أخرى عند بداية العقد (أو عند تغير الشروط) وليس على أساس العوامل الموجودة في تاريخ الاستملاك.

(ب) يتم الاعتراف فقط بتلك الالتزامات الطارئة والمتحملة في اندماج الأعمال التي تكون عبارة عن التزام حالي ويمكن قياسها بشكل موثوق.

(ج) ينبغي قياس بعض الأصول والالتزامات والاعتراف بها وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الأخرى بدلاً من قياسها والاعتراف بها بالقيمة العادلة. وتكون الأصول والالتزامات المتأثرة هي تلك التي تندرج ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي 12 "ضرائب الدخل" ومعيار المحاسبة الدولي 19 "منافع الموظفين" والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 2 "الدفع على أساس الأسهم" والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 5 "الأصول غير المتداولة المحتفظ بها برسم البيع والعمليات المتوقفة".

(د) هناك متطلبات خاصة فيما يتعلق بقياس الحقوق المعاد استملاكها.

(هـ) يتم قياس أصول التعويض والاعتراف بها على أساس ينسجم مع البند الخاضع للتعويض، حتى لو لم يكن ذلك المقياس هو القيمة العادلة.

ويقتضي هذا المعيار من المنشأة المشتريّة الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي بياناتها المالية من تقييم طبيعة عمليات اندماج الأعمال وآثارها المالية والتي تحدث خلال فترة إعداد التقارير الحالية أو بعد تاريخ الإبلاغ ولكن قبل المصادقة على البيانات المالية بغرض إصدارها. وبعد اندماج الأعمال، يجب على المنشأة المشتريّة أن تفصح عن أي تعديلات معترف بها في فترة إعداد التقارير الحالية تكون مرتبطة بعمليات اندماج الأعمال التي تحدث في فترات إعداد التقارير الحالية أو السابقة.

سلبيات ومشاكل الاندماج :

على الرغم من المزايا والفوائد التي تجنيها الشركات والبنوك المندمجة من عملية الاندماج إلا أن هناك بعض السلبيات للاندماج ومن أهمها:

1-مشاكل احتكارية:

في الولايات المتحدة الأمريكية تعترف الهيئة الفيدرالية للتجارة أو إدارة مقاومة الاحتكار بوزارة العدل بأن عمليات الاندماج التي تتم بين المنشآت هي عمليات احتكارية .

وفي هذا الصدد تنص الفقرة السابعة من قانون كلايتون على ما يلي:

((يحظر على أي شركة تعمل في المجال التجاري الحصول على كل أو جزء من أسهم رأسمال شركة أو منشأة أخرى سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إذا كان لهذه العمليات

تأثير جوهري على إضعاف المنافسة وخلق الاحتكار في أي مجال تجاري وفي أي منطقة من الدولة)).

وقد أدت الفقرة السابعة إلى صدور تشريع من الحكومة الفيدرالية يضع قيوداً على كل أنواع الاندماج : سواء أكان أفقياً (حيث يكون الاندماج بين منشآت تنتمي إلى نفس المجال)، أم رأسياً (حيث يكون الاندماج بين منشأة معينة وعمالئها أو مورديها) أم متنوعاً (حيث يكون الاندماج بين منشآت لا تنتمي إلى نفس المجال)(عوض ،2003،ص17-16).

2- مشاكل اجتماعية واقتصادية:

وهذه المشاكل الاجتماعية والاقتصادية ناتجة من التوسع الذي يحدثه الاندماج وأهمها :

أنه عادة ما يصاحب التوسع بين المنشآت عملية إعادة تنظيم لهذه المنشآت و إعادة هيكلة مما يؤدي غالباً إلى الاستغناء عن عدد كبير من العاملين وإحالتهم على التقاعد قبل سن التقاعد وهذا قد يؤثر بصورة أو بأخرى على المجتمع والنشاط الاقتصادي والاجتماعي، وأن بعض أشكال هذا التوسع لا تمثل إضافة جديدة على المستوى القومي من حيث بقاء حجم المنتج ونوعيته أو بقاء الخدمة كما هي قبل التوسع(Sheltonmike,2000,p34).

3- مشاكل مالية:

من الناحية المالية قد يتسبب الاندماج في المشكلات حينما لا يحقق للجهة المشترية المكاسب المتوقعة كعائد على الاستثمار خلال فترة زمنية معقولة.

4- مشكلات أخرى:

يمكن أن تعود أسباب فشل الاندماج في بعض الأحيان إلى: (Radygin & shmeleva,

(2003.p21)

عدم الاستعداد التام والتخطيط المحكم لإتمام عملية الدمج بنجاح، وارتفاع سعر الشراء، وتصادم الثقافات واختلاف طرق العمل.

وأخيراً يرى الباحث أنه حتى ينجح الدمج لا بد من أن يكون منطلقاً من رؤية واضحة وأن يتم تنفيذه ضمن خطة مفصلة و محكمة.

إنعكاس عمليات الاندماج على الأداء المالي:

يعد التحليل المالي أحد الأساليب المستخدمة لدراسة أداء الشركات في الماضي وتقييم الظروف الحالية لها، والمساعدة على التنبؤ في المستقبل، ومن هنا سوف نتناول مواضيع التحليل المالي ذات العلاقة بتقييم الأداء المالي، لمعرفة انعكاسات الاندماج على هذا الأداء، وفي هذا السياق سوف يتم تعريف التحليل المالي والاستعمالات والأدوات التي من خلالها تتم عملية التحليل التي تكمن في النسب المالية. (عبدالغني، 2006، ص41)

يعرف التحليل المالي على أنه تلك العملية التي يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعه من المؤشرات الكمية و النوعية حول الوضع الاقتصادي، يهدف التحليل المالي إلى تقييم ربحية المنشأ، وتقييم المركز الائتماني والمالي ومدى كفاية سياستها المالية وقدرتها على الاستمرارية. (مطر: 2003، ص3)

ويمكن تعريف التحليل المالي أيضاً بأنه عملية معالجة البيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في عملية تقييم الأداء واتخاذ القرارات الخاصة بها، كذلك في تشخيص أي مشكلة موجودة، مع إمكانية التوقع لما سيكون عليه الوضع في المستقبل، ويتطلب تحقيق هذه الغاية القيام بعملية جمع وتصحيح البيانات المالية وتقديمها بشكل مختصر وبما يتناسب مع اتخاذ القرار. (عقل، 2000، ص279).

كما تم تعريفه على أنه مجموع الأساليب والطرق الرياضية والإحصائية والفنية التي يقوم بها المحلل المالي على البيانات والتقارير والكشوف المالية من أجل تقييم أداء المؤسسات والمنظمات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل (الحيالي، 2004، ص21).

مستويات تحليل القوائم المالية:

يقوم المحلل المالي بإجراء عملية تحليل القوائم المالية في ظل مستويات ثلاثة رئيسة يمكن أن نوجزها في الآتي

1- على مستوى المشروع:

إذ يقوم المحلل هنا بجمع كل المعلومات التي تخص الشركة فقط دون سواها فيدرس من خلالها ربحية الشركة وسيولتها وهيكل التمويل، وقد يكون ذلك من خلال التحليل المقارن لسنوات عدة أو ان تستخرج مجموعة من النسب والتعليق عليها (John, 2011, p208).

2- على مستوى القطاع: (خنفر وآخرون، 2006، ص75)

وهو التحليل الذي يقوم به المحلل بإجرائه أخذاً بعين الاعتبار القطاع الذي تنتمي إليه الشركة، فيتم تحليل القوائم المالية والعمل على مقارنتها بشركات أخرى بنفس القطاع تماثل الشركة في الحجم وفي النشاط.

3- على المستوى العام:

وهو التحليل الأشمل الذي يقوم بدراسة الشركة والظروف الاقتصادية بل ظروف القطاع الذي ينتمي إليه، ودراسة الظروف الاقتصادية العامة في البلد الذي تعمل فيه الشركة. إذ ظهر مثل هذا النوع من التحليل بعد دخول الشركات متعددة الجنسيات للعمل في مختلف الدول وتجرد حركة التجارة العالمية وماينتج عنه من تأثير الدول عامة في المنافسة الخارجية وبعض السياسات الدولية.

أدوات التحليل المالي :

لدراسة التحليل المالي لابد من تناول الأدوات التي تستخدم لأغراض التحليل المالي، وتفاوتت هذه الأدوات فيما بينها حسب حاجة المحلل المالي لها و تتلخص هذه الأدوات بالآتي:

أولاً: التحليل الأفقي:

يهتم التحليل الأفقي بدراسة المتغيرات التي تحدث لعناصر القوائم المالية من فترة إلى فترة مالية أخرى . بمعنى أنه يهتم بدراسة مبالغ و نسب التغيرات وهذا بطبيعة الحال يتطلب توفر مجموعة من القوائم المالية المقارنة (Harip.S,2011,p3).

ثانياً: التحليل الرأسي:

يهتم هذا التحليل بقياس نسبة كل عنصر من عناصر القائمة المالية إلى قيمة أساسية في القائمة أساساً لقياس التوزيع لعناصر القائمة المالية. (Gibson,2007,p275)

ثالثاً: التحليل بالنسب المالية:

يكون هذا التحليل باستخدام النسب المالية إذ تعدّ من أهم وسائل وأدوات التحليل للقوائم المالية، إذ تهتم بقياس العلاقات بين بعض القيم في القوائم المالية. ويوجد في التحليل المالي العديد من النسب منها نسب النشاط، ونسب السيولة، ونسب الربحية، ومن مميزات استخدام النسب المالية في التحليل المالي سهولة الاحتساب، وأمكانية المقارنة من سنة إلى سنة أخرى بالإضافة إلى كشف المعلومات التي لا تكشف عنها القوائم المالية الختامية. (الشطني و شقير، 2005، ص209).

رابعاً : التحليل المقارن للقوائم المالية

وفي هذا النوع يتم اللجوء إلى قائمتين ماليتين متشابهتين لفترتين زمنيتين أو أكثر وتتم مقارنة الأرقام لمعرفة التغيرات في الأرقام للوصول إلى أسباب وأستنتاجات ملائمة وبيان أثرها على استمرارية ونمو المركز المالي للمنشأة. (نور واخرون، 1999، ص312).

الحكم على النسب المالية :

لا تعني النسبة المالية المطلقة شيئاً لقارئها بمعنى أن الحكم على ملائمة النسبة أو المعدل إنما يتم من خلال مقارنته مع نسب ومعدلات أخرى، أو مقارنتها بمثيلاتها من نفس الحجم أو يتم مقارنتها مع متوسط الصناعة أي ما يطلق عليه (معيار الصناعة) أو مقارنتها مع سنوات مالية سابقة لنفس المنشأة التي يطلق عليها (المعيار التاريخي) (هندي: 2006، ص199).

الربحية ونسب قياسها:

تمثل الربحية مقدرة الشركة على توليد الدخل، ويعد تحليل الأرباح في غاية الأهمية للمساهمين نظراً لأن الأرباح التي يحصل عليها المساهمون هي من قيمة الأرباح المتحققة، كما أن قيمة الأرباح المتحققة بالنسبة للدائنين ذات أهمية عالية لأنها تمكنهم من تقييم القدرة على سداد الديون المترتبة عليهم، كما أن الربحية هي مؤشر لمعرفة الأداء المالي للشركة. (Daniela and Brain, 2010, p782)

وتعرف الربحية على أنها الهدف الأساسي لجميع منظمات الأعمال، وأمر ضروري لبقائها واستمرارها وغاية يتطلع لها المستثمرون، ومؤشر يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع

المنظمة، وهي أيضاً أداة مهمة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة لديها، لذا نجد أن جهد الإدارة المالية في المنظمة يواجه بالدرجة الأولى نحو الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لديها لتحقيق أفضل عائد ممكن لأصحابها. (Levinthal,2010,p708).

ويستخدم لتحليل الربحية العديد من النسب منها (Horne, 2005, p781, kieso, 2004, p360):

1- معدل العائد على المبيعات (Return on sales)

= صافي الدخل

صافي المبيعات

وتقيس هذه النسبة صافي الربح المحقق على كل دينار من المبيعات ، وهي تشير إلى نسبة ما تحققه من أرباح بعد تغطية التكاليف وكافة المصروفات الأخرى من مصاريف إدارية وعمومية ومصاريف تمويلية وخلافه، وكلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك جيداً، ويجب مقارنة هذه النسبة بمتوسط النسب المحققة في القطاع أو بالجهة التي تعد كنموذج مرجعي (benchmark).

2- معدل دوران الأصول (Total Assets Turn over)

= صافي المبيعات

متوسط مجموع الأصول

وتستخدم هذه النسبة لمعرفة مدى كفاءة المنشأة في استخدام أصولها لتوليد الإيرادات وتوضح هذه النسبة استراتيجيات التسعير (هوامش الربح العالية أو المنخفضة)، وأن الارتفاع في معدل هذه النسبة يدل على أن العائد من أصول المنشأة عالٍ، ويجب مقارنة هذه النسبة مع مثيلاتها في نفس القطاع أو مع سنوات سابقة لنفس المنشأة.

3- معدل العائد على الأصول (Return on Assets)

صافي الدخل

متوسط مجموع الأصول

وتقيس هذه النسبة القوة الإيرادية للأصول أو بعبارة أخرى أنها تقيس مدى كفاءة الإدارة في استثمار الأموال التي تحصل عليها الشركة من جميع مصادر التمويل سواء كانت داخلية أم خارجية على حد سواء، إن الارتفاع في العائد المتحقق من الأصول يعطي مؤشراً جيداً للمنشأة إذ يشير ذلك إلى استغلال أفضل للأصول المستثمرة .

4. معدل العائد على مجموع حقوق الملكية (Return on Equity)

صافي الدخل

متوسط مجموع حقوق الملكية

وتعبر هذه النسبة عن العائد الذي يحققه الملاك على استثمار أموالهم بالشركة ، وهي تعد من أهم نسب الربحية المستخدمة إذ إنه بناءً على هذه النسبة قد يقرر الملاك الاستثمار في النشاط أو تحويل الأموال إلى استثمارات أخرى تحقق عائداً مناسباً.

ويعد مؤشر هذه النسبة مهمًا جدًا لأنه يبين نسبة العائد على الاستثمار المتمثل في حقوق المساهمين. فكلما قلت قيمة هذه النسبة كل ما كان ذلك مؤشرًا سيئًا عن أداء الشركة.

ويمكن قياس القوة الأيرادية من خلال الربط بين نسبة هامش الربح ومعدل دوران

الأصول (DuPont Return on Assets) والمعادلة كالاتي:

$$\frac{\text{صافي الدخل}}{\text{متوسط مجموع الأصول}} \times \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{صافي المبيعات}} =$$

أي أنها = نسبة هامش الربح X معدل دوران الأصول

5. معدل العائد على الاستثمار (Return On investment)

صافي الدخل

متوسط المطلوبات طويلة الأجل + متوسط حقوق الملكية

وتعبر هذه النسبة عن مدى كفاءة المنشأة في استخدام وإدارة كل الأموال المتاحة لديها من المساهمين والأموال المقترضة في تحقيق عائد على تلك الأموال إذ إن الفرض الأساسي هو وجود تكلفة لتلك الأموال وهي العائد المطلوب على حقوق المساهمين والفوائد المدفوعة على القروض ، وينتظر تحقيق معدل عائد على الاستثمار يوازي تكلفة الأموال على أقل تقدير.

أن ارتفاع هذه النسبة يدل على مؤشر جيد للمنشأة، إذ يعني أنه تم استخدام الأموال المتاحة للمساهمين بشكل أفضل، و الانخفاض يعني استخدامها بكفاءة أقل ويمكن مقارنة هذه النسبة مع سنوات أخرى أو مع مثيلاتها في نفس القطاع.

مشكلات التحليل المالي: (الدهراوي، 2006 ، ص229-228)

مع أن تحليل القوائم المالية يقدم الكثير من المعلومات عن الوضع المالي للشركة إلا أنه يحوفه العديد من المحددات منها:

أولاً : استخراج البيانات المقارنة .

كثير من الشركات تقوم بتشكيل عدة أقسام في صناعات متعددة، وفي هذه الحالة يصعب استخدام معدلات الصناعة لعملية المقارنة، ويكون التحليل في هذه الحالة أداة مفيدة للشركات الصغيرة دون الشركات الكبيرة.

ثانياً: بيانات مقارنة مضللة .

إن عمليات التضخم مثلاً تؤدي إلى عدم ملاءمة الأرقام التي تظهر في القوائم المالية وخصوصاً المخزون والاهتلاك وبالتالي الربح المتحقق.

ثالثاً : تفسير النتائج .

من الصعب التفسير بأن المعدل الخارج من النسب المالية هو معدل جيد أو سيء، مثلاً معدل السيولة العالي قد يظهر مركز سيولة قوياً أو نقدية سائلة كبيرة الذي يعدّ سيئاً لأن النقدية أصل غير منتج.

رابعاً : الاختلاف في المعالجة المحاسبية .

هناك طرق محاسبية متعددة والتي تستخدمها الشركات مما يوثر سلباً على تحليل القوائم المالية، والنسب المستخرجة منها فهناك مثلاً عدة طرق التي يتم من خلالها تقييم المخزون السلعي (LIFO,FIFO,WA)، ففي فترة التضخم (ارتفاع الأسعار) فإن طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً (LIFO) تظهر تكلفة المبيعات أكثر وقيمة المخزون أقل وعندها سوف يستنتج المحلل المالي أن كلاً من الشركتين المراد العمل على تحليلها سواء كانت مستخدمة الوارد أولاً صادر أولاً أم الداخل أخيراً صادر أولاً متشابهتان في الأصول والمديونية، ولكن هناك شركة ذات ربحية أكثر من الشركة الأخرى مما يعطي تحليلاً مضللاً .

2-2: الدراسات السابقة ذات الصلة

لقد تناول العديد من الدارسين والباحثين موضوع عمليات الاندماج ودراسة القوائم المالية من جوانب مختلفة لأهميتها في اتخاذ القرارات من قبل المستخدمين، وفيما يلي عرض موجز لأهم الدراسات والأبحاث ذات الصلة بموضوع الدراسة وذلك حسب التسلسل التاريخي لها :

أولاً: الدراسات العربية:

1- دراسة فرحان (2002)

" بعنوان الاندماج و التملك المصرفي: حالة الأردن "

قام الباحث بدراسة القطاع المصرفي إذ تناولت دراسته مشكلة التضخم المصرفي في الأردن كحالة دراسية، وبينت هذه الدراسة الجانب النظري للاندماج و أنواعه، كما بين الباحث كيف تتم عملية الاندماج والقوانين التي تضبط عملية الاندماج في الأردن. وتوصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها وجود تشتت واضح في التوزيع الائتماني للبنوك المحلية نتيجة سيطرة أربعة بنوك على ما نسبته 56% من حجم الائتمان، ومن خلال التحليل أعلاه فإن الدراسة خلصت إلى توصيات من أبرزها ما يلي، ضرورة تشكيل الوحدات المصرفية الصغيرة لتصبح قادرة على المنافسة، وتلبية متطلبات رأس المال، وقيام البنك المركزي بتوجيه البنوك الصغيرة نحو الاندماج، ووضع تشريعات من قبل البنك المركزي تؤدي إلى تحقيق الأهداف المطلوبة، وتعديل قانون الشركات بحيث يسمح لعمليات الشراء للمؤسسات وإعطائها نفس الامتيازات الممنوحة للبنوك في حالة الاندماج.

2- دراسة نعمان (2003).

بعنوان استخدام التحليل المالي في بيان نجاح وفشل اندماج الشركات (دراسة تطبيقية على

قطاع الصناعة في الأردن)

قام الباحث بدراسة تقييم أثر الاندماج الذي حصل في الشركات المساهمة العامة, وتحليل ذلك الأثر تحليلاً مالياً لبيان نجاح الشركات المندمجة، وقد كانت عينة الدراسة مقارنة بين قطاع الصناعة والتأمين في الاردن وكانت عينة التحليل مكونة من 12 حالة اندماج ما بين عام 1989 و عام 2001.

كما توصلت الدراسة إلى نتائج منها أن هناك أثراً إيجابياً لعمليات الاندماج في عينة الدراسة، إذ تبين أن هناك مكاسب من عمليات الاندماج قد تحققت في الحالات المدروسة. ولقد أوصت الدراسة إلى إخضاع عمليات الاندماج الحاصلة في السوق الأردني إلى الرقابة الفاعلة والتحليل المالي المعتمد من قبل الجهات المسؤولة.

3- دراسة عوض (2003).

بعنوان "أساليب القياس لأغراض اندماج البنوك"

قام الباحث بدراسة اندماج البنوك من خلال القيمة الدفترية التاريخية والقيمة الدفترية المعدلة إذ قام الباحث بتسليط الضوء على الاندماج والأنواع المتعلقة والطرق التي يتم القياس بها وقام بتحليل العائد والتكلفة من عمليات الاندماج، وتوصل الباحث في مجال طرق تقييم البنوك إلى أفضلية اتباع طريقة علاوة القيمة الدفترية المعدلة و ذلك لأن هذه الطريقة تعالج أخطاء القياس في طريقة علاوة القيمة الدفترية و هي :

أ- أن القيمة الدفترية ربما لا تكون قريبة من القيمة الاقتصادية الفعلية للبنك كما أن اختلاف حساسية الأصول والخصوم تجاه التغير في الأسعار قد يؤدي إلى وجود اختلاف بين القيمة الدفترية والقيمة الفعلية وبالتالي تكون القيمة الدفترية أقل من القيمة الاقتصادية .

ب- و هناك نقطة ضعف أخرى في تحديد العلاوة المدفوعة لمساهمي البنك المستهدف وهي أنه يتم تجاهل العلاقة بين معدل العائد الذي يمكن أن يكسبه البنك الدامج و المخاطر الكامنة . كما بينت الدراسة أنه يمكن تبرير العلاوة أو الزيادة عن القيمة السوقية التي يحصل عليها البنك المستهدف عندما تكون العوائد المتوقعة مرتفعة مقارنة بالمخاطر الملازمة أو عندما يقدم البنك المستهدف مزايا تكون غير قابلة للقياس المباشر .

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كان من أبرزها الأخذ بعين الاعتبار الاعتبارات غير المالية لذلك يوصي الباحث بالاهتمام بهذه الاعتبارات كما يتم الاهتمام بالاعتبارات المالية لأنها تشكل جزءاً كبيراً من عملية الاندماج كما يوصي الباحث في مجال طرق تقييم البنوك باتباع طريقة علاوة القيمة الدفترية المعدلة و ذلك لأن هذه الطريقة تعالج أخطاء القياس في طريقة علاوة القيمة الدفترية .

4. دراسة واكد (2005).

بعنوان "أثر اندماج الشركات المساهمة العامة الأردنية على أدائها المالي"

قام الباحث بدراسة القوائم المالية للشركات التي اندمجت في تاريخ التملك وما قبل تاريخ التملك وما بعده، وقد قدم الباحث تحليل القوائم المالية من خلال النسب المالية منها نسب الربحية ونسب السيولة و غيرها من النسب، وبلغت عينة الدراسة (41) شركة ناتجة عن (83) شركة اندماج منذ عام 1985، حتى عام 2001، وكانت العينة من الشركات المساهمة العامة، كما خلصت هذه الدراسة إلى مجموعه من النتائج من أبرزها أنه لا يوجد

فروقات في الأداء المالي للشركات قبل وبعد الإندماج، وكان هناك فروقات لكن هذه الفروق طفيفة.

أما التوصيات التي خرجت بها الدراسة فكان من أهمها أنه يجب أن تقوم السلطات الرسمية بإعادة النظر فيما يتعلق في الامتيازات الممنوحة للشركات المساهمة العامة، و زيادة الوعي حول نتائج الاندماج والآثار المترتبة عليه.

5 - دراسة ناجي (2006):

بعنوان الدمج المصرفي واختيار نموذج ملائم لدمج البنوك اليمنية.

قام الباحث بدراسة البنوك اليمنية وقام بدراسة نموذج ملائم لدمج المصارف في اليمن، واعتمد الباحث في دراسته على المنهج التحليلي، وقد توصل الباحث إلى عدد من النتائج من أهمها، اقتراح نموذج لدمج البنوك اليمنية قد حدد ضمن متطلباته ضرورة زيادة رأس المال للبنوك اليمنية إلى ستة مليار ريال يمني والبنوك الأجنبية إلى 30 مليون دولار، وأن النموذج المقترح للدمج يواجه بعض المشكلات التي تحد من تطبيقه مثل الملكية العائلية لبعض البنوك، ضعف المحاكم التجارية التي تعمل على حل المشكلات التي تنشأ بين البنوك وبين عملائها، إذ لوحظ أنه أثناء إقراض بعض البنوك لبعض العملاء عدم تمكن البنوك من الحصول على الضمان المتفق عليه نتيجة لوجود العملاء المتنفذين وعدم تطبيق المحاكم التجارية للحكم بشكل جيد بين البنوك وعملائها.

أما التوصيات التي توصل إليها الباحث فكان من أبرزها أنه على الحكومة اليمنية أن تعمل على تطبيق النموذج المقترح لدمج البنوك اليمنية، وأن تعمل بكل الإجراءات الخاصة بالنموذج لكي تحفز البنوك على الدمج، وأن تقوم الحكومة بتنفيذ الخطة المحورية المقترحة

لتطبيق النموذج. والالتزام بالإسراع باستحداث تشريعات وقوانين تهيئ لعملية الدمج المصرفي.

6- دراسة عبد القادر (2010)

"بعنوان الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير وعصرنة النظام المصرفي "

تناولت هذه الدراسة الأهمية العالية لعمليات الاندماج في تطوير طبيعة العمل المصرفي حيث كانت أهداف الدراسة في إبراز أثر الاندماج في تحسين أداء المنظمة المصرفية والذي سيكون متوافقاً مع المنظومة الإستراتيجية للبنك، بالإضافة إلى معرفة فعالية الاندماج المصرفي في رفع القدرة التنافسية للبنك. وتوصل الباحث في هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أبرزها أن أغلب عمليات اندماج المصرفي تتم بين البنوك وفق عملية تفاوضية طوعية تحقق ميزة تنافسية من عملية الاندماج، بالإضافة إلى وجود علاقة تربط بين نظرية الكفاية والقيمة وعمليات الاندماج الناجح، وأن الاندماج المصرفي يقلل من التكاليف المدفوعة من قبل المصارف، كما يساعد على تحديد الفروع الزائدة للمصارف والبدء في إغلاق تلك الفروع التي لا تحقق الربح المطلوب. وإن عمليات الاندماج تساعد الدول الناشئة في تخفيض التكاليف أكثر من الدول المتقدمة إذ تميل الاقتصاديات الناشئة إلى صغر حجمها.

أما أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة فهي ضرورة الإسراع في عمليات الاندماج من خلال تهيئة المناخ المناسب له، بالإضافة إلى إيجاد روح الشفافية في التعامل ما بين البنك المركزي والبنك الساعي للاندماج، كما أوصى الباحث إلى تقوية أطر الرقابة على البنوك لأن الضعف فيها يؤدي إلى فشل الاندماج.

7- دراسة البطاط (2010)

بعنوان " أثر اندماج الشركات على الأداء المالي "

تناولت الدراسة آثار عمليات الاندماج على الأداء المالي إذ قامت الباحثة في دراسة القوائم المالية للفترة ما قبل الاندماج والفترة التي لحقت بالاندماج، والتي تقع ما بين عام 2004 إلى عام 2010 لشركة أدوية الحكمة والشركة العربية لصناعة الأدوية ومن عام 2003 إلى عام 2009 لشركة Wydeth وشركة Pfizer حيث كان اندماجها في عام 2006، وذلك من خلال استخدام النسب المالية ذات العلاقة " بالربحية " .

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أبرزها أن الشركة العربية لصناعة الأدوية قد استفادت من عملية الاندماج بخلاف ما حصل مع شركة أدوية الحكمة، و كانت الاستفادة من الاندماج بشكل إيجابي بالنسبة لشركة Wydeth And Pfizer، إذ ارتفعت الأرباح للشركتين مقارنة مع التذبذب الذي كان يحصل قبل عملية الاندماج. وتوصلت الدراسة إلى توصيات كان من أبرزها ضرورة إيجاد خطة مستقبلية قبل تنفيذ الاندماج وذلك من أجل ضبط العناصر المالية المختلفة والتي من أهمها الأرباح والخسائر ولتفادي الخسائر المستقبلية، ومحاولة الاستفادة من قدرات السوق الأجنبي في مجال زيادة كفاءة السوق الأردني في عمليات الإندماج .

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

1- دراسة Thomson (1999)

The impact of mergers and Acquisition on profitability and employee Remuneration in Uk manufacturing Industry

اتبع الباحث في هذه الدراسة أساساً تحليلياً منهجياً تجريبياً لدراسة أثر عمليات الاندماج والاستحواذ على ربحية الشركة، كما تمت دراسة أجور العاملين في المملكة المتحدة من خلال دراسة البيانات قبل وبعد الاندماج للفترة الواقعة ما بين عام 1979 إلى عام 1991. وتوصلت الدراسة إلى أن الربحية وأجور العاملين كليهما ارتفعتا للفترة قبل الاندماج مقارنة مع الفترة بعد الاندماج، إذ إن الزيادة كانت للشركات المندمجة في نفس القطاع الذي تنتمي إليه، أما الشركات التي اندمجت والتي تختلف في طبيعة الخدمات التي تقدمها فهي أقل ربحية.

وأوصى الباحث الشركات بالاندماج لكن الاندماج يكون للشركات التي تنتمي إلى نفس الصناعة، لأنها تحقق ربحاً أكثر من اندماج الشركات التي لا تنتمي لنفس القطاع، كما أوصى بإصدار نشرات توعية من قبل الحكومة توضح فيها الألية التي يتم الاندماج من خلالها والمزايا التي تحقق من خلال الاندماج وضرورة قيام الحكومة بتقديم امتيازات للشركات المندمجة من أجل تحفيزها وتشجيع غيرها من الشركات صغيرة الحجم.

2. دراسة (jareer 2005):

**"Integration strategies evaluation comparative study of single
-and -multi-level strategies the case of us based bank
"mergers"**

قام الباحث بدراسة عمليات الاندماج التي حدثت في البنوك الأمريكية وأسباب زيادتها، كما قام الباحث بتقدير أثر الكفاءة لعوامل التكلفة والربح البديل لعمليات الاندماج، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج كان من أبرزها أن أسباب عمليات الاندماج في البنوك الأمريكية تهدف إلى تقليل حجم التكاليف المرتفعة بالإضافة إلى زيادة الحصة السوقية لها وقدرتها على المنافسة في السوق، وأن من أهم فوائد الاندماج تتمثل في إضافة قيمة للمساهمين وأن عمليات الاندماج سوف تزيد من ربحيتها.

وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات من أبرزها أن تتوجه البنوك الصغيرة إلى الاندماج مع بعضها بعضاً لتشكيل وحدات مصرفية أكبر مما كانت عليه في السابق، وأن تتغير البنوك في عمليات الإقراض بعد عملية الاندماج، كما أوصت الدراسة بالتوجه إلى تحسين كفاءة التكاليف عندما تندمج البنوك في نفس البيئة التسويقية لها، وضرورة قيام المنظمة على توزيع المخاطر من خلال عمليات الاندماج والاستحواذ.

3 . دراسة (Rawaili 2009):

**THE IMPACT OF MERGERPOLICY ON THE
FINANCIAL performance of the Jordanian companies a field
study.**

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر الاندماج على الأداء المالي لدى الشركات الأردنية وبيان المخرجات لعمليات الاندماج وكانت عينة الدراسة عبارة عن (103) شركات اندمجت

وأصبحت (49) شركة وقد ركزت الدراسة على أثر الاندماج على الربحية والسيولة وحجم المبيعات وعلى الإيرادات للأسهم العادية، كما أن الدراسة أجرت على ما نسبة 10% من أصل 500 شخص من الشركات المندمجة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن ذكر أهمها، أن هناك تأثيراً قوياً لعمليات الاندماج على سيولة الشركات الأردنية، وأن هناك تأثيراً قوياً لعمليات الاندماج على ربحية الشركات الأردنية، وأن هناك تأثيراً قوياً لعمليات الاندماج على حجم المبيعات للشركات الأردنية، وأن هناك تأثيراً قوياً لعمليات الاندماج على إيرادات الأسهم للشركات الأردنية.

وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات كان من أهمها. أهمية تشجيع الشركات الصغيرة الحجم على الاندماج مع بعضها بعضاً لتشكيل قوى منافسة داخل البيئة التسويقية لها، وضرورة تبني الحكومة لإجراءات تشجع الشركات الصغيرة على الاندماج، وبيان الأهمية لعملية الاندماج من خلال نشرات توعوية من قبل الحكومة.

2-3 : ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تعد هذه الدراسة من الدراسات القليلة التي تسلط الضوء على اندماج البنوك ومدى ارتباطها بالربحية، خصوصاً في القطاع المصرفي الأردني ونظراً لأهمية عمليات الاندماج وحاجة السوق المحلي لها، فإن الباحث يعتقد أن الدراسة تمتاز بما يلي:

1- تعد هذه الدراسة من الدراسات القليلة من نوعها التي تسلط الضوء على فوائد الاندماج خصوصاً في البنوك التجارية الأردنية.

2- لقد ركزت الدراسات الأخرى على عمليات الاندماج، لكنها لم تنفرد في القطاع البنكي على حد سواء فقامت الدراسات الأخرى على دراسة جميع القطاعات التي اندمجت وتمت دراستها بأساليب أخرى غير المستخدمة في الدراسة الحالية نوعاً ما.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

3-1 : منهج البحث

3-2: مجتمع وعينة الدراسة

3-3: أدوات الدراسة

3-4: مصادر جمع البيانات والمعلومات

3-5: إجراءات الدراسة

3-6: الأساليب المستخدمة في تحليل البيانات واختبار الفرضيات

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

3-1 : منهج البحث

يعد هذا البحث من البحوث النوعية والمقارنة إذ سيقوم الباحث بمقارنة الربحية قبل وبعد الاندماج، بالاعتماد على القوائم المالية كما اعتمد الباحث في دراسته على ما يسمى بأسلوب دراسة الحالة .

3-2 :مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة بقطاع المصارف الأردني، إذ جاء اختيار هذا القطاع ميداناً للدراسة نظراً للأهمية التي يحتلها في الاقتصاد الأردني، وسيقوم الباحث بدراسة حالة اندماج حدثت في الأردن ما بين البنك الأهلي وبنك فيلادلفيا عام 2005 من خلال دراسة القوائم المالية دراسة تحليلية بناءً على النسب الخاصة بالربحية، لفترة أربع سنوات قبل الاندماج وفترة أربع سنوات بعد الاندماج، علماً أن حالة الاندماج هذه هي الوحيدة التي حدثت في الأردن في مجال العمل المصرفي، وأن عملية الاندماج المذكورة ألغت الصفة القانونية للشركة المندمجة مع احتفاظ الشركة الدامجة بشخصيتها المعنوية المستقلة.

وقد تأسس البنك الأهلي الأردني في عمّان في عام 1955، إذ يعد أول بنك أردني النشأة. وكان رأس المال الأولي عند التأسيس 350,000 دينار، إذ يقوم البنك الأهلي الأردني بدور رائد في مجال خدمة الأفراد والاقتصاد الوطني ككل فهو ليس مجرد مؤسسة مالية تهدف إلى الربح بل هو مؤسسة تهدف إلى رفع الوعي الادخاري لدى المواطن الأردني إذ إن الثقافة

الادخارية لا تزال ضعيفة في ذلك الوقت ويعدالبنك المذكور من أوائل المؤسسات المالية في الأردن، إذ يعدّ أول بنك أردني الأصل ومنذ أكثر من خمسين عاماً ولا يزال البنك الاهلي الأردني يخدم الأفراد والشركات ويرقى بالاقتصاد الوطني مع مجموعة من البنوك الأخرى. وضع البنك الأهلي العديد من الأهداف كان من أبرزها بالنسبة لحاملي الأسهم تحقيق أعلى العوائد المتنامية، وبالنسبة للموظفين والإدارة الحصول على حياة مهنية مستقرة ومنتجة، ومكافآت مجزية، أما العملاء منتجات مصرفية جديدة على نطاق واسع، خدمة مميزة وأسعار معتدلة، وللمجتمع تحقيق مساهمة فاعلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأخيراً للمنظمين تحقيق الجدارة، والأمانة، والتطابق مع متطلبات بازل 2.

3-3 : أدوات الدراسة

سيتم اعتماد الكشوف المالية للبنك الأهلي للفترة قبل الاندماج بأربع سنوات من عام 2001 إلى عام 2004 وبعده بأربع سنوات من عام 2005 إلى عام 2008 لاحتساب النسب ذات العلاقة بالربحية و المتمثلة بالآتي.

- معدل العائد على المبيعات (Return on sales)

صافي الدخل

صافي المبيعات

- معدل دوران الأصول (Total Assets Turn over)

صافي المبيعات

متوسط مجموع الأصول

- معدل العائد على الأصول (Return on Assets)

صافي الدخل

متوسط مجموع الأصول

- معدل العائد على مجموع حقوق الملكية (Return on Equity)

صافي الدخل

متوسط مجموع حقوق الملكية

- معدل العائد على الاستثمار (Return On investment)

صافي الربح

متوسط المطلوبات طويلة الأجل + متوسط حقوق الملكية

كما تم احتساب متوسط النسبة المالية للفترة المعنية (الفترة قبل الاندماج او بعد الاندماج) على

النحو الآتي:

مجموع النسبة لسنوات الفترة المعنية

عدد سنوات الفترة المعنية

أما نسبة التغير في متوسط النسبة المالية فيتم احتسابها كالاتي:

متوسط النسبة بعد الاندماج - متوسط النسبة قبل الاندماج

متوسط النسبة قبل الاندماج

3-4: مصادر جمع البيانات والمعلومات

تم الاعتماد على التقارير السنوية للبنك قيد الدراسة للحصول على البيانات المالية التي غطت أربع فترات مالية (سنوية) قبل الاندماج من عام 2001 إلى عام 2004 وأربع فترات مالية (سنوية) بعد الاندماج من عام 2005 إلى عام 2008، إذ تم الاعتماد على الملفات ذات العلاقة الموجودة لدى وزارة الصناعة والتجارة الأردنية، والرجوع في الجانب النظري الى الكتب والمجلات وسبكة الانترنت والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة.

3-5 : إجراءات الدراسة

فيما يلي تسلسل للخطوات التي اتبعها الباحث لإعداد هذه الدراسة :

1. بيان أهمية الاندماج والأمور المتعلقة بالربحية وذلك ضمن الإطار النظري للرسالة .
2. حصر جميع البنوك التجارية الأردنية وذلك من خلال سجلات وزارة الصناعة والتجارة الأردنية، التي تمت فيها عمليات الاندماج وتبين أنه لا يوجد سوى حالة اندماج البنك الأهلي مع بنك فيلادلفيا على الصعيد المصرفي.
3. اعتماد البنك الأهلي كحالة دراسية، إذ تم دراسة القوائم المالية للبنك الأهلي لأربع سنوات قبل الاندماج وأربع سنوات بعده.
4. بتحديد النسب التي تخص الربحية التي استخدمت في الدراسة.
5. جمع البيانات وتبويبها وعرضها في جداول وإجراء التحليلات والاختبارات الإحصائية اللازمة عليها وتحديد نتائجها.
6. تفسير النتائج التي توصل إليها ووضع التوصيات المناسبة .

3-6 : الأساليب المستخدمة في تحليل البيانات واختبار الفرضيات

تم استخدام النسب المالية في اختبار فرضيات الدراسة، إذ قام الباحث بتحليل النسب المالية ذات العلاقة بالربحية بالإضافة إلى الرزمة الإحصائية في العلوم الاجتماعية (SPS) إذ تم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

- 1- النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري.
- 2- اختبار (ت) لعينتين مستقلتين إذ تم عد البنك الاهلي قبل الاندماج عينة مستقلة عن البنك الأهلي بعد الاندماج مع بنك فلادلفيا للاستثمار.

الفصل الرابع

عرض النتائج واختبار الفرضيات

1-4 تحليل الربحية باستخدام النسب المالية

2-4: اختبار الفرضيات

الفصل الرابع

عرض النتائج واختبار الفرضيات

سيتناول الباحث في هذا الفصل تحليل الربحية بناءً على النسب المالية قيد الدراسة بالاعتماد على القوائم المالية للبنك المبحوث للفترة قبل الاندماج من عام 2001 إلى عام 2004 ومن عام 2005 إلى عام 2008، إضافة إلى اختبار فرضيات الدراسة.

4-1 تحليل الربحية باستخدام النسب المالية

1- معدل العائد على المبيعات .

الجدول رقم (1)

نسبة معدل العائد على المبيعات للفترة قبل الاندماج من عام 2001 إلى عام 2004 وبعد

الاندماج من عام 2005 إلى عام 2008

نسبة التغير في المتوسط	الفترة بعد الاندماج للبنك الأهلي					الفترة قبل الاندماج للبنك الأهلي				
	المتوسط	سنة 2008	سنة 2007	سنة 2006	سنة 2005	المتوسط	سنة 2004	سنة 2003	سنة 2002	سنة 2001
21.06	0.214	0.193	0.125	0.27	0.27	0.0097	0.127	0.0002 -	0.095 -	0.007

• المصدر التقارير المالية للبنك الأهلي من عام 2001 إلى عام 2008

يتبين من خلال النتائج المعروضة في الجدول رقم (1) وجود ارتفاع بمعدل العائد على المبيعات للفترة بعد عملية الاندماج مقارنة بالفترة قبل الاندماج، إذ بلغ متوسط هذه النسبة للفترة قبل الاندماج (0.0097) مقارنة مع المتوسط للفترة بعد الاندماج والذي بلغ (0.214)

إذ بلغت نسبة التغير في متوسط هذه النسبة للفترة بعد الاندماج (21.06) مما يشير إلى تحسن كبير جداً في المستوى العام لمقدرة البنك على تحقيق الأرباح بشكل أفضل مما كانت عليه سابقاً.

2- معدل دوران الأصول

الجدول رقم (2)

نسبة معدل دوران الأصول للفترة قبل الاندماج من عام 2001 إلى عام 2004 وبعد الاندماج من عام 2005 إلى عام 2008

نسبة التغير في المتوسط	الفترة بعد الاندماج للبنك الأهلي					الفترة قبل الاندماج للبنك الأهلي				
	المتوسط	سنة 2008	سنة 2007	سنة 2006	سنة 2005	المتوسط	سنة 2004	سنة 2003	سنة 2002	سنة 2001
36.41	0.0487	0.0441	0.0467	0.0446	0.015	0.0357	0.0363	0.0342	0.0325	0.0396

• المصدر التقارير المالية للبنك الأهلي من عام 2001 إلى عام 2008

• تحليل البيانات من عمل الباحث

يظهر لنا من الجدول رقم (2) نتائج دراسة نسب معدل دوران الأصول للسنوات قبل الاندماج وبعده، إذ تشير النتائج إلى تحسن في المستوى العام لاستغلال الأصول في البنك الأهلي، حيث كان متوسط معدل دوران الأصول للفترة قبل الاندماج (0.0357) مقارنة بمتوسط الفترة بعد الاندماج الذي بلغ (0.0487)، مما يعني أن نسبة التغير في متوسط هذه النسبة للفترة بعد الاندماج تبلغ (36.41) مما يشير إلى تحسن في المستوى العام لاستغلال الأصول.

3- معدل العائد على الأصول

الجدول رقم (3)

نسبة معدل العائد على الأصول للفترة قبل الاندماج من عام 2001 إلى عام 2004 وبعد

الاندماج من عام 2005 إلى عام 2008

نسبة التغير في المتوسط	الفترة بعد الاندماج للبنك الأهلي					الفترة قبل الاندماج للبنك الأهلي				
	المتوسط	سنة 2008	سنة 2007	سنة 2006	سنة 2005	المتوسط	سنة 2004	سنة 2003	سنة 2002	سنة 2001
25.25	0.0105	0.0085	0.0058	0.0119	0.0160	0.0004	0.0046	0.0001-	0.0031-	0.0002

• المصدر التقارير المالية للبنك الأهلي من عام 2001 إلى عام 2008

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (3) إلى تحسن ملحوظ في مقدرة البنك بتوظيف أقصى طاقة لدية في استخدام الأصول بشكل إيجابي، ويظهر ذلك جلياً من خلال المتوسط للفترة قبل الاندماج إذ كانت قيمة المتوسط (0.0004) مقارنة مع المتوسط للفترة بعد الاندماج (0.0105)، إذ بلغت نسبة التغير في متوسط هذه النسبة للفترة بعد الاندماج (25.25)، وهذا مؤشر على أن معدل العائد على الأصول للبنك في السنوات اللاحقة لعملية الاندماج أفضل بكثير مما كان عليه في السنوات قبل الاندماج.

4- معدل العائد على مجموع حقوق الملكية

الجدول رقم (4)

نسبة معدل العائد على مجموع حقوق الملكية للفترة قبل الاندماج من عام 2001 إلى عام

2004 وبعد الاندماج من عام 2005 إلى عام 2008

نسبة التغير في المتوسط	الفترة بعد الاندماج للبنك الأهلي					الفترة قبل الاندماج للبنك الأهلي				
	المتوسط	سنة 2008	سنة 2007	سنة 2006	سنة 2005	المتوسط	سنة 2004	سنة 2003	سنة 2002	سنة 2001
17.45	0.107	0.0869	0.0527	0.1033	0.1846	0.0058	0.0757	- 0.000 1	- 0.056 5	0.0040

• المصدر التقارير المالية للبنك الأهلي من عام 2001 إلى عام 2008

• تحليل البيانات من عمل الباحث

أظهر التحليل المالي لنسبة معدل العائد على حقوق الملكية الواردة في الجدول رقم (4)

تحسن بمقدار عوائد حصص حقوق الملكية للمساهمين للفترة اللاحقة للاندماج إذ كان المتوسط

لها (0.107) مقارنة مما كانت عليه قبل الاندماج حيث كان متوسطها (0.0058)، فاقت بلغت

نسبة التغير في متوسط هذه النسبة للفترة بعد الاندماج (17.45)، مما يشير إلى أن عملية

الاندماج أسهمت في رفع عوائد حقوق الملكية للبنك بشكل ملحوظ.

5- معدل العائد على الاستثمار

الجدول رقم (5)

نسبة معدل العائد على الاستثمار للفترة قبل الاندماج من عام 2001 إلى عام 2004 وبعد

الاندماج من عام 2005 إلى عام 2008

نسبة التغير في المتوسط	الفترة بعد الاندماج للبنك الأهلي					الفترة قبل الاندماج للبنك الأهلي				
	المتوسط	سنة 2008	سنة 2007	سنة 2006	سنة 2005	المتوسط	سنة 2004	سنة 2003	سنة 2002	سنة 2001
25.25	0.0105	0.085	0.0058	0.0119	0.016	0.0004	0.0046	- 0.000 1	- 0.003 1	0.0003

• المصدر التقارير المالية للبنك الأهلي من عام 2001 إلى عام 2008

يمكن ومن خلال النتائج الخاصة بنسبة معدل العائد على الاستثمار الظاهرة في الجدول رقم (5) ملاحظة وجود ارتفاع في معدل العائد على الاستثمار للسنوات اللاحقة للاندماج مقارنة مع السنوات السابقة لعملية الاندماج، فقد كان متوسط العائد على الاستثمار للفترة قبل عملية الاندماج (0.0004) مقارنة مع الفترة اللاحقة للاندماج إذ بلغ متوسط النسبة المذكورة للفترة بعد الاندماج (0.0105)، فقد كانت نسبة التغير في متوسط هذه النسبة للفترة بعد الاندماج (25.25). مما يدل على التحسن الكبير في معدل العائد على الاستثمار.

4-2: اختبار الفرضيات

لتحقيق هدف الدراسة تم العمل على تحليل النسب المستخرجة من القوائم المالية للسنوات قيد الدراسة، إذ تم إجراء التحليل الإحصائي المناسب لاختبار فرضيات الدراسة، فتم اختبار (T) لعينتين مستقلتين للفترة قبل الاندماج بأربع سنوات وبعد الاندماج بأربع سنوات.

الفرضية الرئيسية الأولى:

" لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في ربحية البنك الأهلي للفترة قبل وبعد عملية الاندماج".

في الفرضية الرئيسية الأولى لا يمكن جمع قيم متغير الربحية الذي له عدة مؤشرات وذلك لعدم وجود إطار يفسر ناتج جمع قيم المؤشرات المعبرة عن الربحية، وبالتالي لا يمكن اختبارها بفرضية واحدة إنما سيتم اختبارها بالفرضيات الفرعية ذات العلاقة والتي سيتم اختبارها باستخدام اختبار (T) لعينتين مستقلتين من أجل التعرف على الاختلاف وفقاً لمتغير الاندماج.

الفرضية الفرعية الأولى:

" لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في معدل العائد على المبيعات للبنك الأهلي للفترة قبل وبعد عملية الاندماج".

يتضح من الجدول رقم (6) بأن المتوسط الحسابي لمتغير معدل العائد على المبيعات قبل عملية الاندماج بلغ (0.0097) وبانحراف معياري (0.09)، كما أن المتوسط الحسابي

لمعدل العائد على المبيعات بعد عملية الاندماج بلغ (0.214) وبانحراف معياري مقداره (0.08) .

جدول (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعدل العائد على المبيعات
للفترة قبل وبعد الاندماج

قبل الاندماج			بعد الاندماج		
المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري
0.0097	0.09	0.04	0.214	0.08	0.04

وللتحقق من أن الفروق بين المتوسطات دالة إحصائياً تم استخدام اختبار (T) لعينتين مستقلتين، إذ بينت النتائج في الجدول رقم (7) بأن قيمة (ت) بلغت (- 3.90) مقارنة مع القيمة الجدولية البالغة (2.30)، وهي دالة عند مستوى معنوية (0.05) فاقلاً، وهذا يشير إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه توجد فروق ذات

دلالة إحصائية في معدل العائد على المبيعات (نسبة صافي هامش الربح) للبنك قبل وبعد عملية الاندماج.

جدول (7)

نتائج اختبار (ت) لعينتين مستقلتين للاختلاف في معدل العائد على المبيعات للفترة قبل

وبعد الاندماج

النتيجة	الدلالة	(ت) الجدولية	(ت) المحسوبة
رفض الفرضية الصفريية	0.00	2.30	3.90-

الفرضية الفرعية الثانية :

" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في معدل دوران الأصول للبنك الأهلي للفترة قبل وبعد عملية الاندماج".

يتضح من خلال المؤشرات الظاهرة في الجدول رقم (8) بأن المتوسط الحسابي لمعدل دوران الأصول قبل عملية الاندماج بلغ (0.0357) بانحراف معياري (0.006)، كما أن

المتوسط الحسابي لمعدل دوران الأصول للفترة بعد عملية الاندماج بلغ (0.0487) وبانحراف معياري (0.015).

جدول (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعدل دوران الأصول للفترة قبل وبعد الاندماج

قبل الاندماج			بعد الاندماج		
المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري
0.0357	0.006	0.003	0.0487	0.015	0.007

وللتحقق من أن الفروق بين المتوسطات دالة إحصائياً تم استخدام اختبار (T) لعينتين مستقلتين، فبين الجدول رقم (9) أن قيمة (ت) بلغت (- 0.77) مقارنة مع قيمتها الجدولية البالغة (2.30) وهي دالة عند مستوى معنوية (0.05) فأقل، وهذا يشير إلى رفض الفرضية الصفرية، وقبول الفرضية البديلة أي أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في معدل دوران الاصول للبنك قبل وبعد عملية الاندماج.

جدول (9)

نتائج اختبار (ت) لعينتين مستقلتين للاختلاف في معدل دوران الأصول تبعاً لمتغير الاندماج

النتيجة	الدلالة	(ت) الجدولية	(ت) المحسوبة
رفض الفرضية الصفريية	0.47	2.30	0.77-

الفرضية الفرعية الثالثة:

" لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في معدل العائد على الاصول للبنك الأهلي للفترة قبل

وبعد عملية الاندماج".

يتبين لنا من الجدول رقم (10) أن المتوسط الحسابي لمعدل العائد على الأصول قبل

عملية الاندماج بلغ (0.0004) وبانحراف معياري (0.003)، كما أن المتوسط الحسابي

لمعدل العائد على الأصول بعد عملية الاندماج بلغ (0.0105) وبانحراف معياري

(0.004).

جدول (10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعدل العائد على الأصول للفترة قبل وبعد

الاندماج

قبل الاندماج			بعد الاندماج		
المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري
0.0004	0.003	0.002	0.0105	0.004	0.002

وللتحقق من أن الفروق بين المتوسطات دالة إحصائياً تم استخدام اختبار (T) لعينتين مستقلتين، فأظهر نتائج الجدول رقم (11) بأن قيمة (T) بلغت (-2.91)، مقارنة مع قيمتها الجدولية البالغة (2.30)، وهي دالة عند مستوى (0.05) فاقلاً، وهذا يشير إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في معدل العائد على الأصول للبنك قبل وبعد عملية الاندماج.

جدول (11)

نتائج اختبار (T) لعينتين مستقلتين للاختلاف في معدل العائد على الأصول للفترة قبل

وبعد الاندماج

النتيجة	الدلالة	(ت) الجدولية	(ت) المحسوبة
رفض الفرضية الصفرية	0.00	2.30	-2.91

الفرضية الفرعية الرابعة:

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في معدل العائد على مجموع حقوق الملكية للبنك الأهلي للفترة قبل وبعد عملية الاندماج".

يتضح من الجدول رقم (12) أن المتوسط الحسابي لمعدل العائد على مجموع حقوق الملكية قبل عملية الاندماج بلغ (0.0058) وبانحراف معياري (0.046)، كما بلغ المتوسط الحسابي لمعدل العائد على مجموع حقوق الملكية بعد عملية الاندماج (0.1069)، وبانحراف معياري (0.026).

جدول (12)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعدل العائد على مجموع حقوق الملكية

للفترة قبل وبعد الإندماج

قبل الاندماج			بعد الاندماج		
المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري
0.0058	0.046	0.023	0.1069	0.026	0.013

وللتحقق من أن الفروق بين المتوسطات دالة إحصائياً تم استخدام اختبار (T) لعينتين مستقلتين

فلقد بين الجدول (13) نتائج ذلك، إذ يتضح بأن قيمة (T) بلغت (-2.32) وهي دالة عند مستوى معنوية (0.05) فاقلة، وهذا يشير إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في معدل العائد على مجموع حقوق الملكية للبنك قبل وبعد عملية الاندماج.

جدول (13)

نتائج اختبار (T) لعينتين مستقلتين للاختلاف في معدل العائد على مجموع حقوق الملكية

للفترة قبل وبعد الاندماج

النتيجة	الدلالة	(ت) الجدولية	(ت) المحسوبة
رفض الفرضية الصفريية	0.00	2.30	2.32-

الفرضية الفرعية الخامسة:

" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في معدل العائد على الاستثمار للبنك الأهلي للفترة قبل

وبعد عملية الاندماج".

يتضح من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (14) بأن المتوسط الحسابي

لمعدلالعائد على الاستثمار قبل عملية الاندماج بلغ (0.0004) وبانحراف معياري

(0.006)، كما أن المتوسط الحسابي لمعدلات العائد على الاستثمار بعد عملية الاندماج بلغ (0.0105) وبانحراف معياري (0.001).

جدول (14)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعدل العائد على الاستثمار للفترة قبل وبعد

الاندماج

قبل الاندماج			بعد الاندماج		
المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري
0.0019	0.006	0.003	0.0107	0.001	0.000

وللتحقق من أن الفروق بين المتوسطات دالة إحصائية تم استخدام اختبارات لعينتين

مستقلتين.

وبين الجدول رقم (15) بأن قيمة (ت) بلغت (- 3.08) وهي دالة عند مستوى (0.05)

فأقل، وهذا يشير إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في معدل العائد على الاستثمار للبنك قبل وبعد عملية

الاندماج.

جدول (15)

نتائج اختبار (ت) لعينتين مستقلتين للاختلاف في معدل العائد على الاستثمار للفترة قبل

وبعد الاندماج

النتيجة	الدلالة	(ت) الجدولية	(ت) المحسوبة
رفض الفرضية الصفريية	0.00	2.30	- 3.08

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

1-5 النتائج

2-5 التوصيات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

يتضمن هذا الفصل عرضاً للنتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة والتوصيات التي قدمها الباحث في ضوء تلك النتائج.

1-5 النتائج:

أظهرت الدراسة مجموعة من النتائج يمكن تلخيص أهمها بالآتي:

أولاً : يعدّ الاندماج من الركائز الأساسية التي تضمن الثبات المالي للشركات المساهمة العامة وقدرتها على تطوير نفسها , ومساعدتها على تحصيل أعلى مستويات التنافسية في السوق.

ثانياً: بينت نتائج الدراسة ارتفاع معدل العائد على المبيعات للفترة بعد الاندماج مقارنة مع الفترة السابقة له، إذ بلغ متوسط هذه النسبة للفترة قبل الاندماج (0.0097)، وللفترة بعد الاندماج (0.214)، وبلغت نسبة التغير في متوسط هذه النسبة للفترة بعد الاندماج (21.06).

ثالثاً: أظهرت نتائج الدراسة ارتفاع معدل دوران الأصول للفترة بعد الاندماج مقارنة مع الفترة السابقة له، إذ بلغ متوسط هذه النسبة للفترة قبل الاندماج (0.0357)، وللفترة بعد الاندماج (0.0487)، وبلغت نسبة التغير في متوسط هذه النسبة للفترة بعد الاندماج (36.41).

رابعاً : أظهرت نتائج الدراسة ارتفاع معدل العائد على الأصول للفترة بعد الاندماج مقارنة مع الفترة السابقة له، إذ بلغ متوسط هذه النسبة للفترة قبل الاندماج (0.0004)، وللفترة بعد الاندماج (0.0105) وبلغت نسبة التغير في متوسط هذه النسبة للفترة بعد الاندماج (25.25)

خامساً : أظهرت نتائج الدراسة ارتفاع معدل العائد على مجموع حقوق الملكية للفترة بعد الاندماج مقارنة مع الفترة السابقة له، إذ بلغ متوسط هذه النسبة للفترة قبل الاندماج (0.0058)، وللفترة بعد الاندماج (0.1069) وبلغت نسبة التغير في متوسط هذه النسبة للفترة بعد الاندماج (17.45).

سادساً : أظهرت نتائج الدراسة ارتفاع معدل العائد على الأستثمار للفترة بعد الاندماج مقارنة مع الفترة السابقة له، إذ بلغ متوسط هذه النسبة للفترة قبل الاندماج (0.0004)، وللفترة بعد الاندماج (0.0105)، وبلغت نسبة التغير في متوسط هذه النسبة للفترة بعد الاندماج (25.25).

وتتفق نتائج الدراسة الحالية بشكل عام مع دراسة (Thomson,1999) ودراسة (نعمان،2003) ودراسة (Rawaili,2009)، كما تتفق جزئياً مع دراسة (البطاط ،2010)، في حين أنها تتعارض مع دراسة (واكد ، 2005).

2-5 التوصيات

في ضوء ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج، فإن الباحث يوصي بما يلي:

أولاً : ضرورة بيان مقدرة عمليات الاندماج في تحقيق الأرباح , من أجل زيادة ثقة الأشخاص المستثمرين الراغبين بالاندماج.

ثانياً: إصدار نشرات توعوية في السوق الأردني للتوعية بأهمية الإندماج , ومدى قدرته على تنمية الإقتصاد.

ثالثاً : ضرورة العمل على توفير الكوادر والطاقات البشرية من أجل انجاح عمليات الاندماج التي تحدث في السوق الأردنيوتحقيق الأهداف المنشودة من هذه العمليات.

رابعاً: ضرورة العمل على تشجيع عمليات الاندماج في قطاع المصارف الأردني لما لهذه العمليات من إنعكاسات إيجابية في مجال الربحية.

خامساً: أهمية قيام السلطات الرسمية بوضع السياسات والضوابط التي من شأنها مساعدة المنظمات الراغبة بالاندماج كمنح الإعفاءات الضريبية والجمركية.

سادساً: يوصي الباحث بإجراء دراسات مشابهة لهذه الدراسة على قطاعات اقتصادية أخرى، للوقوف على نتائج عمليات الاندماج الحاصلة في تلك القطاعات.

قائمة المراجع

أولاً : المراجع العربية

ثانياً : المراجع الأجنبية

المراجع

أولاً: المراجع العربية

1- أحمد ، محرز (1998). القانون التجاري، الطبعة الأولى، الاسكندرية: المكتبة القانونية.

2- البطاط ، سلام.(2010). أثر اندماج الشركات على أدائها المالي .

Retrived From: [http:// www.nasheron.com](http://www.nasheron.com)

3- جمعية المحاسبين القانونيين (2010). المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، عمان:

مجموعة طلال ابو غزالة.

4- جورج، دانيال.(2002). طرق ومشاكل المحاسبة عن اندماج الشركات، الطبعة الاولى،

مصر، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع.

5- حماد، طارق (1999). اندماج وخصخصة البنوك، الطبعة الأولى، الاسكندرية:الدار

الجامعية.

- 6- الحياي، وليد (2004). **الإتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، الطبعة الأولى، عمان:** مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
- 7- خنفر، راضي، مطارنة، غسان(2006). **تحليل القوائم المالية، الطبعة الأولى، عمان:** دار المسيرة.
- 8- الدهراوي، كمال الدين (2006). **مدخل معاصر في المحاسبة المالية المتقدمة، الطبعة الأولى، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.**
- 9- الراعي، زياد (2004). **المحاسبة المتقدمة، الطبعة الأولى، عمان:** دار المسيرة.
- 10- السقا، السيد (2008). **المحاسبة عن اندماج الشركات على أساس مفاهيم السيطرة والمنفعة، الطبعة الأولى، مصر:** جامعة طنطا.
- 11- الشطني، أيمن، وشقير، عامر(2005). **الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، عمان:** دار البداية.
- 12- عبد الغني، دادان (2006). " قراءة في الاداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية"، **مجلة جامعة ورقلة، المجلد 4 (3)، ص 41-42.**
- 13- عبد القادر ، مطاي (2010). " الاندماج المصرفي كتوجة حديث لتطوير وعصرنة النظام المصرفي " **مجلة الابحاث الاقتصادية والادارية، جامعة الشلف، المجلد 3 (7)، ص 29-1**
- 14- عقل، مفلح (2000). **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الثانية، عمان:** المستقبل للتوزيع والنشر.
- 15- علي ، رمضان (1997). **المحاسبة المتقدمة دراسات في مشاكل محاسبية متقدمة، الطبعة الأولى، عمان:** دار الحامد.

- 16- عوض، محمد (2003). أساليب القياس لأغراض الاندماج. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة بو رقيبة، الجزائر.
- 17- غالي، جورج (2002). طرق والمحاسبة عن عمليات الاندماج، الطبعة الأولى، الاسكندرية: الدار الجامعية.
- 18- آل غزوي، حسين (2011). قراءة في المحاسبة المتقدمة، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية للعلوم المالية، الدنمارك.
- 19- فرحان، محمد(2002). الاندماج والتمكك المصرفي - حالة الأردن. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان.
- 20- مجمع اللغة العربية (1985). المعجم الوسيط، الطبعة الثالثة، تونس: دار عمران.
- 21- مطر، محمد(2000). التحليل المالي والائتماني، الأساليب والأدوات الاستخدامات العلمية، الطبعة الأولى، عمان: دار وائل للنشر.
- 22- مطر، محمد(2003). الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني والاستخدامات، الطبعة الأولى، عمان: دار وائل للنشر.
- 23- أبو المكارم، وصفي (1999). المحاسبة المالية المتقدمة ، الطبعة الأولى، مصر: دار المعرفة الجامعية .
- 24- ناجي، فضل (2006). الدمج المصرفي واختيار نموذج ملائم البنوك اليمنية. (رسالة ماجستير غير منشورة)، معهد البحوث والدراسات المصرفية، مصر.
- 25- ابو نصار، محمد، احميدات، جمعة (2010). معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعلمية، عمان: الجامعة الأردنية.

26- ابونصار، محمد(2008).*المحاسبة المالية المتقدمة، الطبعة الأولى، عمان: دار المطبوعات والنشر.*

27- نعمان، مصعب (2003). *استخدام التحليل المالي في بيان ونجاح وفشل اندماج الشركات - دراسة تطبيقية في قطاع الصناعة في الأردن.* (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة اليرموك، الأردن.

28- نقابة المحامين، قانون الشركات الأردني وتعديلاته رقم 22 لسنة 1997، *الجريدة الرسمية، (العدد 4204) لسنة 1997.*

29- نور، عبد الناصر و محمد، منير و أسماعيل، أسماعيل(1999). *التحليل المالي مدخل لصناعة القرار، الطبعة الأولى، عمان: دار وائل للتوزيع والنشر.*

30- هندي، منير(2006). *أدارة المنشآت المالية وأسواق المال، الطبعة الأولى، عمان: منشأة المعارف .*

31- الوادي، وآخرون (2010). *الاقتصاد الإداري، الطبعة الأولى، عمان: دار المسيرة.*

32- واكد، محمد عبد الرحمن(2005). *أثر اندماج الشركات المساهمة العامة الأردنية على أدائها المالي.* (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة آل البيت، المفرق.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- 1- Dalniela, L.A, Brian, W.N. (2010) .*Opportunity Costs and Non Scale Free Capabilites: Profit Maximization Corporate Scope and Profit Mangers.Strategic Management Journal*, 31 (7), 780-801.
- 2- Gibson,C.H .(2007).*Financial Reporting&Analysis*,(10th ed). Ohio: Thomsom .

- 3- Gonyon, T. (1999). *The Impact of Mergers and Acquisition on Profitability and Employee Remuneration in UK Manufacturing Industry*, (Unpublished dissertation), University of Nottingham: UK.
- 4- Harip, S.H. (2011). *An Analysis of Business Process out Sourcing Strategies of Public And Brirate Sector Bank in India*. **International Businees and Economicc Resarch journal**, 10 (2), 1-32.
- 5- Horne, J.V. (2002). *Financial Management and Policy*, (12 Th ed.). Stanford Unversity: Prentice Hall.
- 6- John, S.A. (2011). *Entery –Level Financial Planing Practice Analysis: Preparing Students to Hit the Ground Running*. **Finacial Services Review**, 5(3), 168- 208.
- 7- Jareer, M.A. (2005). *Integration Strategies Evaluation Comparative Study of single –and –Multi-Level Strategies the Case of Us Based Bank Mergers*, (Unpublished dissertation), Arab Academy For Banking And Financial Science , Amman.
- 8- Larsen J.O. (2006). *Modern advanced accounting*, (10 Th Ed) California: Mcgraw Hill.
- 9- Mike, S.H, Quarterly, M.C. (2000). *The people problem in Mergers*, **Journal of Business & Economic Studies**, 4 (7), 34-55.
- 10- Rawaili,N(2009). *The Impactof Mergers Policy on the Finnical Performance of the Jordanian Companies a Field Study*, (Unpublished dissertation), Talal Abu Gazallah College: Amman
- 11- Radygin, R.S. (2003). *Problem of Mergers and Takeovers in the Russian Corporate Sector*. **Problem of Economic Transition**,7 (2),1-21.
- 12- Ross, S.T, Rondolph, W.E. (2010). *Corporate Finance*, (1th ed). Ohio: Thomsom.

قائمة الملاحق

أولاً : ملحق رقم (1): ملخص البيانات المستخدمة في إحتساب نسب

الربحية للسنوات قيد الدراسة.

ثانياً :ملحق رقم (2)الجداول الإحصائية لنتائج اختبار فرضيات

الدراسة.

ملحق رقم (1)

ملخص البيانات المستخدمة في إحتساب نسب الربحية للسنوات قيد الدراسة

البيان	صافي الدخل	صافي المبيعات	متوسط مجموع الأصول	متوسط مجموع حقوق الملكية	متوسط المطلوبات طويلة الأجل
السنوات	(دينار)	(دينار)	(دينار)	(دينار)	(دينار)
2001	267962	38546734	973272851	905596932	973272851
2002	3758315-	39694314	1220738974	66554257	1153814226
2003	8313-	45965319	1343633839	68597830	1274339916
2004	6621814	52156871	1437381500	87475300	1349585098
2005	25918898	96289777	1622312518	140437464	1481875054
2006	20229095	76045576	1706551900	195869667	1510682233
2007	10810145	86734090	1858496703	205073455	1653423249
2008	17396197	89930660	2041162320	200197404	1840964916
المصدر : البنك الأهلي , التقارير المالية للسنوات 2001 - 2008					

ملحق رقم (2)

الجدول الإحصائية لنتائج اختبار فرضيات الدراسة

T-Test

Output Created	25-FEB-2012 11:45:59	
Comments		
Input	Data	C:/Users/Dr.amjed/Desktop/data-fadi.sav
	Active Dataset	dataSet5
	Filter	< none>
	Weight	< none>
	Split File	< none>
	N of Rows in Working Data File	8
Missing Value Handling	Definition of Missing	User defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics for each analysis are Based on the cases with no missing or out-of-range data for any Variable in the analysis T-TEST GROUPS= VAR00006 (12) /MISSING=ANALYSIS /VAR00008 VAR00009 VAR00010 VAR00011 VAR00012 VAR00013 VAR00014 CRITERIA=CI (.95).
Resources	Elapsed Time	0:00:00.14
	Processor Time	0:00:00.16

Notes

[DataSet5] C:/Users/Dr.amjed/Desktop/data-fadi.sav

Group Statistics

	VAR00006	N	Mean	Std.Deviation	Std. Error Mean
VAR00007	1.00	4	.00700	.088011	.044006
	2.00		.23250	.075000	.037500
VAR00008	1.00	4	.03100	.006325	.003162
	2.00		.03725	.014863	.007432
VAR00009	1.00	4	.00075	.003304	.001652
	2.00		.00775	.003500	.001750
VAR00010	1.00	4	.01225	.045727	.022863
	2.00		.07325	.025979	.012990
VAR00011	1.00	4	.00200	.005598	.002799
	2.00		.01075	.000957	.000479

Independent Samples Test

		Levene`s Test for Equality of Variances	
		F	Sig
VAR00007	Equal variances assumed Equal variances not assumed	.000	.995
VAR00008	Equal variances assumed Equal variances not assumed	2.399	.172
VAR00009	Equal variances assumed Equal variances not assumed	.158	.705
VAR00010	Equal variances assumed Equal variances not assumed	.713	.431
VAR00011	Equal variances assumed Equal variances not assumed	4.156	.088

Independent Samples Test

		t-test for equality of Means			
		t	df	Sig.(2-tailed)	Mean Difference
VAR00007	Equal variances assumed	-3.900	6	.008	-.225500
	Equal variances not assumed	-3.900	5.853	.008	-.225500
VAR00008	Equal variances assumed	-.774	6	.468	-.006250
	Equal variances not assumed	-.774	4.052	.482	-.006250
VAR00009	Equal variances assumed	-2.909	6	.027	-.007000
	Equal variances not assumed	-2.909	5.980	.027	-.007000
VAR00010	Equal variances assumed	-2.320	6	.059	-.061000
	Equal variances not assumed	-2.320	4.754	.071	-.061000
VAR00011	Equal variances assumed	-3.082	6	.022	-.008750
	Equal variances not assumed	-3.082	3.175	.050	-.008750

Independent Samples Test

		t-test for Equality of Means		
		Std. Error Difference	94% Confidence interval of the difference	
			Lower	Upper
VAR00007	Equal variances assumed	.057817	-.366972	-.84028
	Equal variances not assumed	.057817	-.367839	-.083161
VAR00008	Equal variances assumed	.008079	-.026012	.013512
	Equal variances not assumed	.008076	-.028561	.016061
VAR00009	Equal variances assumed	.002407	-.012889	-.001111
	Equal variances not assumed	.002407	-.012893	-.001107
VAR00010	Equal variances assumed	.026296	-.125343	.003343
	Equal variances not assumed	.0262296	-.129661	.007661
VAR00011	Equal variances assumed	.002839	-.015698	-.001802
	Equal variances not assumed	.002839	-.017511	.000011